

www.kotobarabia.com

# عُنفُ المَقْهُورِ

القهر و العنف السياسى الدينى  
فى المجتمع المصرى

عبد الله شلبى



www.kotobarabia.com

# عنف القهور

جدلية القهر والعنف السياسي الديني  
في المجتمع المصري  
خلال العقد التاسع من القرن العشرين

دكتور

عبد الله شلبي

---

## **طبقا لقوانين الملكية الفكرية**

جميع حقوق النشر و التوزيع الالكتروني  
لهذا المصنف محفوظة لكتب عربية. يحظر  
نقل أو إعادة نسخ أو إعادة بيع أو جزء من  
هذا المصنف و بثه الكترونيا (عبر الانترنت أو  
للمكتبات الالكترونية أو الأقراص المدمجة أو أي  
وسيلة أخرى) دون الحصول على إذن كتابي من  
كتب عربية. حقوق الطبع الورقي محفوظة  
للمؤلف أو ناشره طبقا للتعاقدات السارية.

---

((... لا غرابة أن تلح نصوص الأخلاق في  
مصر القديمة إلحاحاً شديداً على كلمة يمكن أن  
نترجمها بالهدوء، السلبية، السد-كون، الخضة-وع،  
المذلة، والانكسار. لقد اكتمل الطغيان الفرع-وني  
وبلغ الطغيان المائي ذروته. وبنص القرآن أيضاً-  
( اذهب إلى فرعون إنه طغى ) ((.

جمال حمدان

شخصية مصر

(( عجبت لرجل ينام في بيته جائعا ولا يذ-رج  
على الناس شاهرا سيفه ))

أبو ذر الغفاري

## فهرس

فهرس .....	٥
أولا: مقدمة حول موضوع البحث ومشكلته وأهميته: .....	٦
ثانيا: الإطار النظري والمنهجي للبحث .....	١٦
(أ) العنف السياسي الديني وألجنة الإسلام: .....	١٦
(ب) الإجراءات المنهجية: .....	٣٣
ثالثا : التحولات البنائية وتأسيس وضعية القهر: .....	٣٧
(أ) التحولات الاقتصادية والقهر الاقتصادي: .....	٣٧
(ب) التحولات السياسية والقهر السياسي: .....	٥٢
رابعا : حصاد التحولات: الآثار الاجتماعية والسياسية .....	٦٠
خامسا: عنف المقهورين: تحليل سوسيولوجي .....	٧٠
(أ) طبيعة وأنماط العنف السياسي الديني ودينامياته: .....	٧٠
(ب) الأصول الاجتماعية لممارسي العنف: .....	٨٦
سادسا: مناقشة نتائج البحث .....	١٠٧

## أولا

### مقدمة حول موضوع البحث

#### ومشكلته وأهميته:

منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين المنصرم بدأ الاقتصاد المصري يعاني من أزمة شديدة الوطأة، كانت مع أسباب مجتمعية عديدة سببا في تبني نظام الحكم والتحالف الطبقي الحاكم لسياسات التكديف الهيكلي. وهي سياسات كانت تتطوي في المدى القريب على التزام الدولة بخفض وتقليص الإنفاق الحكومي العام، وإلغاء الدعم الحكومي على السلع والخدمات الضرورية، ومن ثم الحد من الدور الاجتماعي للدولة وانكماشه إلى الحدود الدنيا على صعيد التعليم والصحة والإسكان.. وكان من شأن تطبيق هذه السياسات إحداث خسائر تنموية فادحة شملت على وجه الخصوص الطبقات الكادحة والفقيرة، فانخفضت الأجور الحقيقية لأصحاب الرواتب والدخول الثابتة والمحدودة منهم، وانتشرت البطالة وأخذت معدلاتها في الارتفاع، وتفاقمت أوضاع الفقر، وزادت حدة التفاوت في توزيع الدخل

والثروة، الأمر الذي كان من شأنه أن يضرهم نيران التناقض الاجتماعي؛ إذ تناقصت وتراجعت فرص الأغلبية الفقيرة من المصريين في حياة إنسانية كريمة، وصاروا أسرى لحلقة فقر شريرة وقاسية أحكمت أسارها حولهم، وهي حلقة تأسست على وضعية وعلاقات القهر والكبت والاستبداد والتسلط؛ إذ ارتبط عجز الدولة المصرية عن الوفاء بوظائفها الأساسية في تحقيق مطالب الجمـاهير، بتـعـاضـم استـتـسـادها على مواطنيها، وتـصـاعـد سلـطـاتها القـمـعية وممارسـاتها التـسلـطـية والاستبدادية في الداخل؛ فبسبب عجز الدولة عن إقرار العدل الاجتماعي وإنجاز تنمية حقيقية تحولت هـذه الدولة إلى مؤسسة قمعية، وإن شئنا الدقة تحولت إلى دولة فاشية بالأساس<sup>(١)</sup>.

لقد كان من شأن التـدـولات الاقتصادية الجديدة وانعكاساتها تقييد المصريين الفقراء بأغلال جديدة في ظل واقع بانس يحفل بشتى ألوان القهر، في حين منحت هـذه التحولات القلة الميسورة والأغنياء من أهـل مصر قـوى جديدة. ومن الطبيعي في ظل وضعية كهذه أن يصبح القهر بكل أشكاله ومستويات وجوده قابلة العنف ومولده. ذلك أنـذـلـا



نرى أن العنف المجتمعي السياسي ظاهرة تاريخية ينشأ في ظل ظروف معينة تتسم بالقهر و- زول بزواله- ا. فمجموع التحولات التي خبرها المجتمع المصري على امتداد ع- دي الثمانينيات والتسعينيات خلقت الإط- ار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للقهر، وأه- م معالمه أن قطاعات واسعة وعريضة من مجموع السكان في مصر صارت تفقر حتى إلى الحدود الدنيا من الإشباعات لحاجاتها المتنوعة وعلى مستويات وجودها كافة؛ الأمر الذي دفعه- م في النهاية إلى العنف، و- ان- م- ن أه- م تجلياته- ص- عود الجماعات السياسية الإسلامية الممارسة للعنف. فعلى امتداد السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين وبالتحديد في السنوات من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣ وعلى امتداد ه- ذه السنوات الأربع بلغ العنف ذروته، وهو يوازي ما حدث في مصر من أحداث عنف، ولكن خلال الثماني والثلاثين سنة السابقة أي طوال عهدي عبد الناصر والس- ادات والس- نوات الثماني الأولى من حكم الرئيس مبارك<sup>(٢)</sup> كان الأمر مختلفا. ولقد واكب هذا العنف توحش هذه الجماعات بشكل مثل في الحقيقة تهديدا جسيما لمصداقية نظام الحكم في مصر ولقدرته

على الحفاظ على أمن الوطن واستقراره وكفالة وضمان سلامة مواطنيه. وكان ازدياد وقائع العنف وأحداثه وتفاقمها وارتفاع أعداد ضحاياه مؤشرا يكشف عن حقيقة موحدة وعية مؤداها أن البنية الاجتماعية للوطن بكل أصعدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأيدولوجية صارت تعاني من اختلالات خطيرة.

وفي تقديري أن العنف السياسي الديني الذي مارسه الجماعات السياسية الإسلامية هو رد الفعل المنطقي للقهر الهيكلي الذي ولدته إجراءات الهيكلية الاقتصادية، أو ما عرف بسياسات التكيف الهيكلي، وأطلقت له العنان مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي يعزر كل منها الآخر. فمن رحم القهر المكثف والمتعدد الأبعاد والذي أوجدته التحولات الاقتصادية والسياسية؛ ولد العنف السياسي الديني المقدس لينقل الفقراء والمظلومين والمستضعفين والمهمشين إلى وضعية جديدة أصبحوا فيها سادة وأمراء ينفذون، وفق تصوراتهم، مشيئة الله ويضربون بعنف باسم الإسلام والعدالة في محاولة لقلب النظم والمجتمع الذي ظلهم وفرض عليهم بطالة جماعية جلبت وراءها الحرمان.

المادي، وقضت بنفيعهم في أحياء وقـري ونجـوع متردية ومنسية بالمرّة حيث يستشعرون بـأن لا مسـدـة تقـل لـهم ولا لأمثالهم في ظل هذه التحولات الجديدة سوى حياة البـؤس والعزلة والحرمان، وأن لعنة الفقر التي أصابتهم قد صـارت قدرهم المحتوم.

ومادامت المجتمعات الإنسانية تشكّل أبنية معقـدة ومتشابكة، فإن هذا يعني بالضرورة أنه لا يمكن دراسة أي نظام اجتماعي أو عملية اجتماعية أو ظاهرة اجتماعية بمعزل عن غيرها؛ ومن ثم فنحن ندرس العنف السياسي الديني في صلتـه بالنظم الاجتماعية وبالمجتمع إجمالاً، محاولين وضـع هذه الظاهرة في سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يلزم أن نقرر معه أن المجتمع المصري بنظمه وأنساقه وعلاقاته ومؤسساته هو وحدة البدء والتحليل الأساسية لفهم طواهر العنف الديني، وذلك للتعرّف على الخصائص النوعية التي أصبحت تتسم بها النية الاجتماعية للمجتمع بكامله، وهي الخصائص التي شجعت على نشأة هذه الظاهرة وانتشارها أو خلقت الظروف المحفزة لها.

وبالنظر إلى هذا الطرح تتحدد مهمة البحث الـراهن في رصد وتحليل ظواهر العنف السياسي الديني الذي تفاقمت أحداثه في المجتمع المصري منذ بداية العقد التاسع من القرن العشرين، وهو العنف الذي مارسه الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة ضد أهلهم من المصريين، أو ضد فئات محددة منهم، أو ضد النظام الحاكم ورموز السلطة السياسية ومؤسساتها. وفي هذا السياق يسعى البحث إلى:

١- رصد وتحليل وقائع العنف الديني في المجتمع المصري، وبيان معدلات تكرارها ودرجة شدتها، وتتبع اتجاهاتها وبيان معالمها الجغرافية وتوزيعاتها لتحديد بؤر ومصادر واتجاهات العنف الديني داخل المجتمع المصري على امتداد الفترة من ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦م.

٢- رصد وتحليل القوى الاجتماعية والسياسية المطبقة التي مارست العنف الديني خلال تلك الفترة وتحديد ملامحها وخصائصها الاجتماعية.

٣- محاولة تأويل ظواهر العنف الديني في المجتمع المصري لتحديد الشروط الموضوعية الأساسية

والوسيط، المادية والعكرية، والتدي شـ.كلت فـ.ي  
مجلها محددات العنف الديني وشروطه.

وتتبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات علمية  
ومجتمعية، يأتي في مقدمة هذه الاعتبار الافتقار إلى  
بحوث ودراسات تناولت العلاقة الجدلية بين العنف الديني  
ومجل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية  
المرتبطة بتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي أو اللبرالية الكاملة  
للاقتصاد المصري، أو بحسب التعبير الرسمي الإصـ.لاح  
الاقتصادي الذي خبره المجتمع مع المصـ.ري منذ بداية  
التسعينيات من القرن المنصرم وبصفة خاصة ما يتعلق  
بالتحليل الأمبريقي للمتغيرات التي تتطوي عليها هذه الظاهرة  
اعتمادا على مؤشرات وأساليب كمية ترصد وتحـ.ل وقـ.انع  
التحول وأثاره، وكذا وقائع العنف السياسي الديني ونتائجـ.هـ.  
إلا أن البحث لا يقف عند حدود التحليل الكمي للظاهرة بكل  
متغيراتها، وإنما يتجاوزها إلى التحليل الكيفي الذي لا يقـ.ف  
أيضا عند حد صياغة علاقات ارتباطية بين المتغيرـ.رات  
الداخلية في سياق الظاهرة، والتفسـ.يرات الجرنـ.ية لبعض  
جوانبها وإنما يلج البحث أفق التأويل الكلي للظاهرة اعتمادا

على ما يتبناه من توجهات نظرية ومفاهيم تحليلية تعبر  
بصدق عن مضمون الظاهرة ومحتواها، أعني ظواهر  
التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ونواتجها، وكذا  
العنف الديني؛ أبعاده وأنماطه وآثاره والقوى التي تعارسه،  
وتتبع ديناميات ذلك كله في واقع المجتمع المصري خلال  
فترة تاريخية محددة.

وتتحدد الأهمية المجتمعية للبحث من كونه يعالج  
موضوعاً بالغ الأهمية والخطورة ويرتبط بحاضر الوطن  
ومستقبله، ويتمثل في زيادة وتكرار وقائع العنف الديني في  
المجتمع المصري على امتداد الربع الأخير من القرن  
العشرين. فقد كما نقرأ ونسمع ونشاهد عن قرب وبصورة  
شبه يومية تقريباً عن أحداث ووقائع العنف المرتبط  
بالجماعات السياسية الإسلامية المسلحة. وفي تقديري أن ثمة  
علاقة جدلية بين ما خبره المجتمع المصري من أزمات  
ومشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية من ناحية، وظاهرة  
العنف السياسي الديني من ناحية أخرى. فغياب العدل  
الاجتماعي، وشيوع الاستبداد السياسي، وترسوخ وضعية  
القهر بكل أشكاله ومستوياته يعد قابلة تولد العنف بالإطلاق،

والعنف السياسي والديني على وجه الخصوص كمـا أنهـا تخلق في الوقت ذاته المناخ الملائم لممارسة العنف. وعلى الجانب الآخر يؤدي انتشار العنف وزيادة حدته بالتالي إلى تعميق هذه المشكلات وتفاقمها. ففي ظل مناخ يتسم بانعدام الأمن وغياب الاستقرار السياسي الذي تولده ممارسات العنف لا يمكن التعامل بفاعلية مع أي من هذه المشكلات السابقة، بل غالباً ما يتم تأجيل مواجهتها أو قد يتم التعامل معها بصورة جزئية وشكلية الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تعقد أبعادها وتجنُّرها في واقع حياة المجتمع مع زيادة مخاطرها، وتفاقم حدتها مع مرور الزمن.. وهذا ما عنيت به في عنوان البحث: جدلية القهر والعنف.

وبالنظر إلى هذا الطرح تبدو لنا أهمية رصد وتحليل ظواهر العنف الديني في المجتمع المصري بقصد الوقوف على حجم الظاهرة وأسبابها واعتبارها ذات أهمية ضرورية لاقتراح استراتيجيات وأساليب فعالة لاحتوائها وتقليصها.

إن إحدى المهام الرئيسية لهذا البحث؛ قيامه برصد وقائع العنف الديني المرتبط بممارسات الجماعات السياسية

الإسلامية، وكذا ردود أفعال ممثلي السلطة المدنية ونظـام الحكم نحوها، وتحديد معالم هــذه الظـاهرة بحيث يمكن الوقوف على حجمها من ناحية تكـرار أحداث ووقـائع العنف الديني، وبيان للمحافظات والمدن والأحياء والقـرى المصرية التي شهدت تزايداً ملحوظاً في وقائع العنف، وتلك التي تقلصت فيها هـذه الوقائع أو اختفت منها عـلى امتـداد التسعينيات من القرن العشرين، ويرتبط بذلك أيضاً تحديد أشكال العنف الديني الأكثر تكراراً، ونتائجه وآثاره، ورصد القوى الاجتماعية الطبقية التي مارست هـذا العنف وبيـان محددات وجودها الفردي والاجتماعي.

وعلى الجانب التأويلي، يحاول البحث تأويل ظواهر العنف الديني انطلاقاً من التوجهات النظرية السائدة في تفسير العنف السياسي إجمالاً، واعتماداً عـلى التنظيم المباشـر للوقائع، وتحليل التجارب الحية، ووصف الأحداث التي عاشها وخبرها الباحث لأجل صياغة علاقات ارتباطية بين العنف الديني وعدد من المتغيرات الأخرى المولدة له والمرتبطة به.



## ثانيا

### الإطار النظري والمنهجي للبحث

#### (أ) العنف السياسي الديني وأدلة الإسلام:

تزايد الاهتمام البحثي في السنوات الأخيرة بظاهرة العنف، وهو اهتمام مردود إلى إدراك المؤسسات البحثية وصناع القرار على حد سواء لأهمية فهم وتفهم العنف الذي تفشت في حياتنا الاجتماعية والسياسية بشدة. كل ملحوظ؛ إذ لم يعد العنف مقصورا على ثقافة بعينها أو مجتمع معين، وإنما صار ظاهرة مرتبطة بحياتنا المعاصرة، ومتغلغلا في كل جوانبها بدءا من النظم المؤسسية للدولة ووصولاً إلى عالم الحياة اليومية وقائعها<sup>(٣)</sup>.

ويكشف استقراء وقائع الحياة اليومية وعبر وسائل الإعلام المتنوعة عن الريادة المطردة في مصداق العنف والصراع بين البشر في مختلف المجتمعات الإنسانية على تنوعها وتباين مستويات تطورها الاقتصادية والاجتماعية واختلاف أنظمتها السياسية، فالعنف قد أصبح أحد المدد المع-

المميزة للعالم المعاصر واية ذلك تزايد أشد-كال الصد-راع  
الاثني، والديني، وظهور الحركات الأصولية المسلحة داخل  
مختلف الأديان والتي خاضت مجتمعاتها وأعلنت عليها  
حربا لا هوادة فيها، وبم-و الحركات العاشية، وتصد-اعد  
الحروب الأهلية وحروب التطهير العرقي، والصد-راعات  
السياسية والثقافية بين الجماعات المتعارضة في مص-الحها  
وأهدافها. ولم يعد أمر العنف مقصورا على ظهور أشد-كال  
متنوعة من العنف بل أصبح يمارس بأشكال جديدة مستحدثة،  
كما أنه لم يعد مقصورا على الجماعات الراضة للأوضاع  
الراهنة، إذ إن عنف هذه الجماعات يقابله دوما عنف رسمي  
من قبل الدولة وأجهزتها القمعية، ومن شأن ه-ذا العنف  
المتبادل أن يؤدي إلى استثارة العنف وتفعيل آلياته وترسيخه  
في واقع الحياة اليومية ليصبح جزءا مكونا من الواقع المعاش  
إلى الحد الذي لا يكون مبالغين معه عندما نقرر بأن العنف  
قد صار سمة مميزة تتسحب على معظم تفاعلات الحياة  
اليومية العادية للأفراد والجماعات؛ إذ يكشف ه-ذا التفاعل  
عن أشكال متنوعة من العنف يمكن أن يخضع مع نفسه-يمها  
لمعايير متعددة، فهناك العنف الجبائي، والسياسي، والديني،

والعرقى، والاجتماعى، والفردى، والجمعى، والجمهـ. اهـري، والسلطوى، والمرضى، والريفى، والحضـرى، والـداخلى، والحارجى...، وهذه الأشكال من العنف أصدـبحت تنطـوى عليها كل مستويات وأشكال وجود البشر كافة بدءا من الأسرة، ومرورا بالتفاعلات العادية اليومية فـي الأسـواق والشوارع ووسائل المواصلات، ووصولا إلى مؤسسات وأجهزة الدولة<sup>(٤)</sup>.

هذا هو واقع العنف في حياتنا، وهو واقع يترتب عليه شيوع التعصب وعدم التسامح ورفض الآخر، والتشرد حول الذات الواحدة، وغياب التفاهم وسيادة روح العداء إلى حد التصفية الجسدية، الأمر الذي يهدد الحياة الاجتماعية برمتها.

ويسير مفهوم العنف في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة والذـوبـيح واللاـوم والتقريـع، وعليه فالعنف قد يكون سلوكا فعليا أو قولا وفي الإنجليزية تشير كلمة Violence إلى السلوك العلى الذي ينطوي على الاستخدام المشروع وغير المشروع للقوة المادية بأسـاليب متعددة لأجل إلحاق الأذى بالأفراد والإصرار بالممتلكات<sup>(٥)</sup>.

ويكشف استقراء الاتجاهات النظرية المتعددة والمتباينة بشأن دراسة العنف عن أنه يمكن استقطاب هذا التنوع والتباين في التعريف بمفهوم العنف في اتجاهين<sup>(١)</sup>:

الاتجاه الأول: يرى أن العنف هو الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأفراد وإتلاف الممتلكات. فكل سلوك يتضمن معنى الاستخدام الفعلي للقوة المادية لإلحاق الأذى والضرر بالأشخاص أو الأشياء خاص الأذى وتخریب الممتلكات للتأثير على إرادة المستهدف هو عنف؛ ومن ثم فالسلوك العنيف يتضمن معنى الإرغام والقهر من جانب الفاعل، والخصوع أو المقاومة المضادة من جانب المفعول به أو المستهدف من ممارسة العنف. ويذهب

الاتجاه الثاني: إلى اعتبار أن العنف هو مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في البنية والأنساق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الكلي. ولذلك يطلق عليه العنف الكلي

أو البباني أو الهيكلي، وهو عنف خفي كـامن في صلب بناء المجتمع وثقافته ويتخذ أشد كالا عدة نذكر منها: افتقاد وغياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات الاجتماعية للانفصال عن الدولة، وغياب العدل الاجتماعي، وحرمان جماعات بعينه داخل المجتمع من مباشرة كـل أو بعض حقوقها السياسية، وعدم إشباع الاحتياجات الأساسية المادية والإنسانية لقطاعات عريضة من السكان في المجتمع. وبالتالي يتعين علينا أن أردنا الكشف عن أبعاد ظاهرة العنف أن نقوم بتحليل السياق الاجتماعي الكلي للمجتمع. ويعد العنف السياسي من الطواهر التي دار حولها الكثير من الجدل<sup>(٧)</sup>، ويمكن تناوله من جوانب عديدة، فهو يشير إلى كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعاق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية وسياساته الاقتصادية والاجتماعية. وفي سياق العنف السياسي يمكن أن نميز بين

العنف الصادر عن النظام الحاكم بمؤسسة -اته القمعية- إلى -ى المواطنين أو الجماهير بالإطلاق، أو إلى جماعات وعناصر معينة منهم وذلك ضد- مان اس- تمرار الظ-ام واس- تقراره، وتقليص دور القوى المعارضة والمناوئة للنظام أو إخمادها. وتتم ممارسة هذا العنف الرسمي والمشروع والذي تستخدمه أنظمة الحكم لضبط مجتمعاتها من خلال الأجهزة القمعية- المتنوعة كالشرطة والجيش وأجهزة الأمن والاس- تحبارات، والقوانين الاستثنائية والمحاكم والسجون. والنوع الثاني ه-و العنف غير الرسمي وغير المش-روع والذ-ي تس-تخدمه الجماهير والقوى والجماعات الطبقية السياسية-ية المتنافسة والمتصارعة، وتنظيماتها السياسية والاجتماعية المش-روعة وغير المشروعة، العلنية والسرية، وهي تتوجه بهذا العنف ضد النظام الحاكم ورموزه ومؤسساته لأجل تحقيق أه-داف محددة، ويتخذ هذا العنف شكل التظاهرات، والإض-رابات، وأعمال التحريب والتدمير، وعمليات الاغتي-ال، وتأس-يس تنظيمات وحركات انقلابية وبالقطع تتباين الأهداف السياسية التي تسعى القوى الممارسة للعنف السياسي إلى تحقيقها تبعاً

لطبيعة هذه القوى، وحدود قوتها، وموقعها -ل- من الس-لطة السياسية، وطبيعة توجهاتها الأيديولوجية.

وقد استخدمت مقاييس عديدة للعنف السياسي -في- في كثير من البحوث والدراسات المعاصرة، فمن بينها ما يجمع بين مقاييس درجة التأثير على الأمة، ومدى اشتراك السكان بفاعلية في عمليات العنف، ومدى العنف، ودرجة قوته، ومدى تأثيره في الاضطرابات الداخلية. وهذاك دراسات استخدمت مقاييس عدد أحداث العنف والحكم المسبق عن قوة الأحداث للأشكال المختلفة للعنف. وثمة دراسات اعتمدت في قياس العنف السياسي على عدد الضحايا والقتلى الناجم عن أحداث العنف. والواقع أن قوة العنف السياسي يمكن أن نحددها بالنظر إلى ثلاثة عناصر أساسية يجب وضعها في الاعتبار عند التحليل وهذه العناصر هي: درجة المشاركة داخل المجال الاجتماعي الذي يقع فيه العنف، والقوة المدمرة للعمل العنيف أو درجة كثافته وحدته، وثالثا الوقت الذي يستغرقه العنف، ونعني هنا استمرارية العنف<sup>(٨)</sup>

ومن الممكن تحديد مجموعة من المعايير التي يمكن بالنظر إليها تصنيف ممارسات وسـلوكيات العذـف والذـي اعتمدها البحث على النحو التالي<sup>(٩)</sup>:

- شكل السلوك العنيف وطبيعته: والتي قد تكون إضرابات، تظاهرات، أحداث شغب، تمرد عام، عمليات اعتقـال، عمليات تعذيب، عمليات اغتيال، عمليات إعدام، عمليات تدمير وتفجير.

- أهداف العمل العنيف ودوافعه: وهذه يمكن أن تكون سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو دينية، أو إجرامية.

- القوى الممارسة للعنف: وهذه القوى يمكن تحديدها بالنظر إلى أساسها الاجتماعي الطبقي، والمحددات الأخـرى لوجودها الفردي والاجتماعي، أو بالنظر إلى كونهـا مؤسسات قمعية رسمية كالشرطة والجيش.

- حجم المشاركين في أعمال العنف: فتكون بصـدد عـدـد فردي أو محدود ينخرط فيه عدد قليل مـن الأفراد، أو عـنف جماعي تمارسه جماعات اجتماعية أكثر عـددًا ويرتبط بعمليات واسعة مـن الحشـد والتعبـذة النفسـية والاجتماعية لممارسي العنف.



- معيار التنظيم: حيث نواجه عنفا مخططا ومنظما، أو عنفا غير منظم وعهوي وتلقائي.

وفي تقديرى أن العنف الذى مارسه الجماعات السياسية الإسلامية هو نمط من العنف السياسى إلا أنه يأخذ هوية وطابعا دينيا إسلاميا. وهو عنف نجد جذوره وأركانه ومسوغاته فى قراءة بعينها للإسلام تتبناها هذه الجماعات، وإن شئنا الدقة قلنا إنها عملية أدلجة Ideologisation للإسلام. وبإمكاننا أن نحدد معالم هذه القراءة أو الأدلجة وكيف تسوغ العنف وتجزئه على النحو التالى:

يشكل العنف فى تصور الجماعات السياسية الإسلامية الإسلامية للإسلام منهج حياة وحركة وفعلا. فالإسلام عقيدة تتأسس على التوحيد الكامل والخضوع الشامل والمطلق لله. ومهمة الوجود الإنسانى بكامله هى إخلاص وإقرار العبودية لله وحده. ويسحب هذا الطابع التعبدى ليشمل كل أنشطة الإنسان وبما أن الله هو وحده خالق هذا الكون بما فيه ومن فيه، فهو وحده المتفرد بالتشريع للبشر جميعا وليس من حق أحد اعتصاب هذا الحق الإلهى أو ادعاء الحاكمية؛ فالحاكمية يتفرد بها الله وحده وواجبنا الالتزام والتفويض الحرفى بكل ما

أمراً لله به في القرآن أو عبر سنة النبي صلى الله عليه وسلم كأساس للحكم، ومن ثم يكون الامتثال الكامل بما أنزله الله. وغاية إقامة الحاكمية الإلهية ليست مجرد إقامة العدل، وإقرار المساواة والحق في دولة ومجتمع مسلمين وفقهائهم للنموذج الأول الذي أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة، وإنما الغاية هي إقرار الطاعة التامة الخالصة والمطلقة لأوامر الله، وعلى ذلك يعد مجرد التساؤل عن الحكمة من هذه الأوامر الإلهية خروجاً عن تلك الطاعة، ذلك أن إقامة الدولة المسلمة هو تنفيذ لأمر إلهي<sup>(١)</sup>.

ولا تخرج العناصر الثلاثة الرئيسية المذكورة ضمناً في الفقرة السابقة وهي بالتحديد: العبودية، والحاكمية، والطاعة المطلقة، أقول لا تخرج عن إطار العقيدة والتوحيد. وهذه بدورها تعد قضية مطلقة لا تحتل المواقف الوسطى أو التهادن بشأنها، ولأن التصديق الغيبي، وليس البرهان العقلي، هو مجال العقيدة، أصحى الإيمان هو الجسر الوحيد الذي يربط هذه الجماعات بالمجتمع الذي تعيش فيه، واكتسب مفهوم الإيمان لديها طابعاً صارماً لا يقبل التأويل ولا يحتمل الكثير من التفسير. فالمؤمن الصحيح في عرف الحماة

هو من يقر بالتوحيد، ويحعل غاية وجوده إخلاص العبادة لله. وهذا لا يتحقق إلا برد الحاكمية وجعلها لله وحده ويكون ذلك بتطبيق أوامره كاملة. وكل من لا يرى ذلك الرأي، أو يتأول فيه، يكون ممن يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض، وجزاء من يفعل ذلك هو الخزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب<sup>(١١)</sup>.

ووفقا لهذا التصور لم يعد الاعتقاد بالوحيمة الله، وتقديم الشعائر التعبدية له أمرا كافيا لكي يصدق به المجتمع مسلمًا، وإنما لا بد للمجتمع بأسره من إنكار حاكمية غير الله، فينكر الحكام من البشر من نظام وشدة رافع وقهيم وعادات وتقاليد وتصورات ورؤى... وإلا عد هذا المجتمع مجتمعا جاهليا ومرتدا عن الإسلام. فالجاهلية ليست مرحلة تاريخية مضت، وإنما هي وضع مجتمعي يتصف بغيباب الحاكمية الإلهية وسيادة حاكمية البشر. وكل مجتمع محكوم بقوانين من صنع البشر هو مجتمع جاهلي وكافر بالضرورة حتى ولو ادعى أهله أنهم مسلمون ملتزمون بقواعد الإسلام الحمس، وكانت شهادات ميلادهم تشهد بأنهم مسلمون. لأن الإسلام الحق هو إقرار عقيدة لا إله إلا الله بملولها الحقيقي،

وهي رد الحاكمية لله في كل أمور حياتنا بشمولها وكليتها. ١٠،  
وطرد من يعتدي على سلطان الله ويغتصب ح-ق الربوبية  
بدعوى الحاكمية لنفسه من دون الله، وعليه يتأسس التكفير-ر  
على غيبة الحاكمية الإلهية<sup>(١٢)</sup>.

ونرى الجماعات أن حكامها-أ-س-قطوا في الكفر-ر  
الصريح الذي أخرجهم بالضرورة من ملة الإسلام. والدولة  
تتحمل وزر إفساد الرعية وإيعادها ع-ن صد-راط الإسلام  
المستقيم، كما أنها تحارب الله ورسوله وتستعين في حربها-أ  
هذه بالكفار والملاحدة واليهود والنصارى لأجل واد-عوة  
التوحيد. ( إنما جراء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون  
في الأرض فساد أن يقتلوا أو يصل-ثبوا أو تقط-ع أي-ديهم  
وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في  
الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ). أما المجتمع الجاهلي  
فما أن بلاغ الله ودعوته قد وصلت إليه، وبما أن الرس-الة  
اكتملت ورضي الله للأمة الإسلام ديناً، فلا مكان إذن للدعوة  
الهادنة المنتامية وإبما الاس-تعلاء بالإيم-ان ع-لى ه-ؤلاء  
الجاهلين، والمضي قدما في تأسيس قواعد الدولة الإس-لامية  
التي تعمل على ضم جماعات ومجتمعات جديدة<sup>(١٣)</sup>.

ومن الطبيعي في ظل هذه الصيغ الأيديولوجية بشأن  
جاهلية المجتمع وكفر الدولة والحكام؛ أن يكتسب العنف  
طابعاً تأسيسياً وجودياً ودينياً. فهو - العنف - شاملاً موجهاً  
للمطاغوت وللمجتمع الذي يتخذ من هذا المطاغوت رباً يشـرع  
له من دون الله. عنف يتجاوز اغتـيال الحكـام ومعـاونيهم  
ورموز نظام حكمهم، إلى تدمير يصيب المجتمع - مع الجـاهلي  
الآثم، وبالتالي فلا وسيلة ولا نهج غير العنف في الصدام مع  
دولة المطاغوت وأدواتها ومؤسساتها، ولا تصالح بأي حال  
بين أهل التوحيد وأهل الشرك، فجهاد الطواغيت فريضة  
واجبة لإحراج الناس من عبادة الطـاغوت إلى عـبادة الله  
وحده. أما المجتمع الجاهلي فيجب معاملته بخشونة وصرامة  
وغلظة بل وقسوة يستحقها بفعل ارتكابه إلى حد أن  
الجاهلية<sup>(١٤)</sup>.

وهذا الطابع الوجودي التوحيدي هو الذي يجعل من  
العنف الذي تمارسه الجماعات السياسية الإسلامية عنفاً دينياً  
برغم أن أهدافه ووسائله تقع على مسرح السياسة والاجتماع.  
ولا يعني التأكيد على أهمية العنف الديني - كمفهوم تحليلي -  
يصف على وجه الدقة الممارسات العنيفة التي قامت بها هذه

الجماعات - أن الإسلام دين للعنف، وإن كان هذا العنف - في لا يعني أيضا خلو الإسلام كدين من أي مكون عنف - في. فمن الممكن العثور على هذا المكون العنفي ليس في الإسلام فقط وإنما في جميع الأديان الحية في عالم اليوم، السماوية منها والأرضية أيضا، وإن اتخذ هذا العنف صورا مختلفة في كل دين<sup>(١٥)</sup>. ويكشف استقراء تاريخ الإسلام عن أنه قد عرف دوما ذلك العنف الديني الذي يعتمد ثنائية الإيم - إن والكفر، ودار الإسلام ودار الحرب والتي تضعي على هدا العذاف قداسة تسوغه وتجزئه وتبرره. فعلى امتداد تاريخ الإسلام - وهو ليس استثناء من بين الأديان الأخري - نجد أن الجماعات الاجتماعية المتعارضة في مصدرالحها وأهدافها الدنيوية الأرضية قد اعتمدت مطلق الدين وصحيح الإيم - إن في صراعاتها الطبقية السياسية وفي الحكم على المجتمع - والدولة والنظم والأفراد بكونهم مؤمنين أو كفرة، وكذلك في وصفها وتقييمها للسياسات والممارسات بكونها مسدلة أو جاهلية.

وتكمن أهمية مفهوم العنف الديني ليس فقط في صحته من الناحيتين النظرية والتاريخية، وإنما في قدرته

على أن يقدم لنا مساراً ومدخلاً تحليلياً أقرب، في نقد ديري، إلى الصواب، العنف الذي تمارسه الجماعات السياسية الإسلامية. وإذا كان هذا المسار والمداخل يركز على المتغيرات الفكرية والاعتقادية والأيدولوجية فهي فهم ظاهرة العنف الذي خبزه المجتمع المصري على امتداد الربع الأخير من القرن العشرين، إلا أن ذلك لا يعني حجب المصالح المادية الحقيقية، أو طمس حقائق الصدراع الاجتماعي السياسي الذي يخوضه أعضاء الجماعات الإسلامية باعتبارهم عناصر تنتمي إلى تكوينات اجتماعية طبقية معينة. وهذه العناصر، فهي ظلال شروط تاريخية محددة<sup>(١٦)</sup>، أدارت صراعاتها مع نظام الحكم داخل الإطار الديني الإسلامي، وخاضت حربها التطبيقية باسم الإسلام وبوحي من مبادئه وكما قرعوها هم؛ فأضحت الإسلام أيديولوجية سياسية لصياغة، والتعبير عن مطالبهم في العدل والحرية والمشاركة والاحتجاج وفي دمج النظام والحكم بالجاهلية والكفر والفساد والانهلال لإقامة المبرر الشرعي الديني للخروج على النظام، ولأستخدام العنف لقتل رموزه، وتدمير النظام كلية سعياً لإقامة نظام إسلامي صحيح<sup>(١٧)</sup>.

وبالنظر إلى كون الإسلام يعد مكوّنًا ثقافيًّا، ونفسيا مترسّخًا في أذهان الجماهير المسلمة ووجدانها وفي ثقافتها، ومعاشها اليومي، كما أنه يحتل مكانًا جوهريًا في عملية التنشئة الاجتماعية منذ السنوات الأولى لحياة الأجيال الجديدة الوافدة وعلى امتداد تاريخ حياتهم في البيوت، والمدارس، والمسجد، وعبر وسائل الإعلام...، فإن الأمر لا يتطلب بعد ذلك سوى جهود قليلة نسبيًا لتسييس هذه التنشئة والتعطيم الديني بحيث يتحول الانتماء الديني إلى مذهب ديني سياسي. يتحدث بلغة مألوفة للمسلمين وليست غريبة عليهم كما هو الحال بالنسبة لأية أيديولوجية علمانية أخرى ليبرالية كانت أو ماركسية. وعليه فالجماعات الإسلامية وإن ربطت أسسها بالدين الإسلامي، وأسست لهم تصوراتها مذهبية، واحتتمت بتشريعاته في مواجهة واقع المجتمع، إلا أنها لا يمكنها أن تتحرر من انتمائها إلى تقاصدات هذا الواقع. فأعضاء الجماعات الذين التقينا بهم يذهبون، هم والكثيرون غيرهم، إلى أن دوافعهم للاحتجاج والتمرد والثورة هي الإيمان الصحيح، وطاعة الله، ورغبتهم في إصلاح المجتمع وإقامة مجتمع ودولة مسلمين. ونحن نرى أن الدوافع الجوهرية



المحركة لهم هي انعكاسات الأزمة الاقتصادية المتفاقمة على حياتهم والتي دفعتهم إلى التفكير في الظلم الاجتماعي وغياب الديمقراطية، ومن ثم فهم يطرحون قضية أخلاقية النظـام برمته وصولاً إلى تقرير خروجه عن صحيح الدين؛ وعليـه فرغم دوافع التدين المعلنة ودعاوى اتباع شريعة الإسـلام، فإن العامل الرئيسي والمهم الذي دفع هؤلاء إلى تشـخيص الواقع الراهن وتقييمه ومراجعته دينياً هو الأزمة الاقتصادية والسياسية بكل مشتملاتها.

في الحقيقة، الجماعات السياسية الإسـلامية هــي جماعات طبقية تسعى إلى السلطة السياسية، وترغب بـ فـي الوصول إلى الحكم مثل غير هــا من الجماعات الطبقية الأخرى وأحزابها السياسية، وذلك لتشـغيل مشـروعها الاجتماعي. وهي تتاضل من أجل ذلك بكل الأشكال، إلا أنها في نضالها تعتمد الدين الإسلامي والوعي الـديني لتحقيق أهدافها، وبالتالي فهي تدفع بالدين ليكون في قلب الصـراع السياسي والاجتماعي كعامل فعال في عمليات التعبئة، وفـي إكساب مشروعها قداسة تبرره وتسوغ قبولـه. إن عملية أدلحة الإسلام التي قامت بها الجماعات السياسية الإسلامية

إنما تشكل في تقديري الشرط الفكري الموضوعي الوسيط الذي تفاعل مع الشروط المادية الموضوعية الأساسية لتشكيل محددات العنف الديني وشروطه.

## (ب) الإجراءات المنهجية:

إن هدف البحث ومهمته الأساسية، وكما ذكرت قبلاً، هو تقديم تأويل سوسيولوجي لطواهر العنف السياسي الديني الذي بلغ مداه على امتداد السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين. وعليه فالبحث يغطي فترة زمنية محددة قوامها سبعة أعوام فقط تبدأ بعام ١٩٩٠ وصولاً إلى عام ١٩٩٦. واختيار تلك الفترة فرضته عوامل موضوعية علمية وعملية منها حداثة الفترة، ووجود كم مناسب من البيانات والمعلومات عن وقائع وأحداث العنف الديني خلالها، فضلاً عن أنه مع بداية هذه الفترة أحدثت تنبؤات في المجتمع المصري ملامح مرحلة جديدة في استراتيجيات تطوره الاقتصادي الاجتماعي والسياسي.

ولقد تطلب تحقيق هدف البحث ومهمته الاسـتعانة بأساليب وأدوات بحثية متنوعة تكاملت مع الإنجاز مهمـة

البحث، فاستخدم الأسلوب الوصفي الكمي والكيفي معاً، كما اعتمد البحث على الملاحظات الذاتية المباشرة للباحث والتي دأب على تسجيلها وتدوينها بحكم اهتمامه الأكاديمي والوطني بهذه الظاهرة وعلى امتداد العقود الثلاثة الممتدة من مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وذلك أيضاً بحكم كون الباحث طرفاً ينتمي إلى المجتمع الذي يبحث قضاياها وليس مشاهداً لهذه القضايا عن بعد. وعبر هذه الملاحظات حاول الباحث أن يتجاوز حدود المراجع العلمية والدوريات الأكاديمية إلى المعاشة الميدانية مع أطراف مجتمعية متنوعة ومتباينة في وجودها الاجتماعي والفردى وعبر مواقع عديدة داخل المجتمع المصري. واستطاع الباحث عبر هذه المعاشة أن يقف على اشتراطات العنف الدينى ومحدداته، وكذلك إدراك المزاج النفسى والبيئات الاجتماعية اللتين أسهمتاً مع متغيرات أخرى عديدة في وجود العنف الدينى الذى فرض نفسه على حياة المصريين زهاء ثلاثة عقود كاملة من الزمان.

كما اعتمد البحث أيضاً على الملاحظات غير المباشرة لأخرين خبروا ظواهر العنف الديني وانخرطوا في عضوية الجماعات التي مارسته، وذلك من خلال:

(أ) إجراء مقابلات مباشرة ومتعمقة In - depth interviews مع عشرة أعضاء ينتمون بحكم التوصل الأمني والأحكام التي صدرت بحقهم إلى الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة، واعتماداً على دليل مقابلة يحتوي، فصلاً عن البيانات الأساسية ومددات الوجود الفردي والاجتماعي لهؤلاء الأعضاء، جملة الظروف التي أحاطت بهم، والتي أثرت في تكوّنهم واتجاهاتهم، ورؤيتهم للأسباب والمددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية التي دفعت إلى تفجر العنف الديني في مصر، وكذلك ذلك حدق ومشروعية استخدام الجماعات للعنف من وجهة نظرهم. هذا وقد استخدم البحث فقرات Quotations من إجابات المدّين وثين في توضيح قضاياها، وفي التلليل على ما انتهى إليه من استخلاصات<sup>(١٨)</sup>.

(ب) قراءة وفحص وتحليل الأقوال التي وردت على لسان أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية الثلاث التي تمكن الباحث من الإطلاع على ملفات قضائياتها<sup>(١٩)</sup>. وكذلك الوثائق الفكرية والمنشورات الصادرة عن هذه الجماعات. وإذا كان البحث قد اعتمد هنا على النصوص المكتوبة، فإن الأسلوب العلمي الذي استخدم في التعامل مع هذه النصوص يجمع ما بين تحليلها إلى قضايا وأفكار محددة وأولية تكشف عما تحويه من أفكار وروى وتصورات؛ ثم إعادة تركيب هذه القضايا والأفكار ثانية في بناء كلي يحقق أهداف البحث ويجيب عن تساؤلاته المطروحة.

## ثالثاً

### التحويلات البنائية وتأسيس وضعية القهر

#### (أ) التحويلات الاقتصادية والقهر الاقتصادي:

صعد الرئيس مبارك إلى قمة السلطة في مصر فـ في وقت كان الاقتصاد المصري يتسم بعدة ملامح أساسية تكسبه صفة الأزمة الممتدة. فمعدل التضخم أخذ في التصاعد مـ ١٠% في أواخر السبعينيات ليصل إلى ٣٣% في منتصف فـ الثمانينيات وانخفض معدل نمو الناتج المحلي مـ ١٩% ليصل إلى ٢% خلال نفس الفترة في الوقت الذي تسـ ١٥% فيه معدل نمو السكان بما يفوق نمو الناتج القومي الإجمالي، كما ارتفع معدل البطالة من ٧% تقريباً حتى وصل إلى ١٥% من إجمالي قوة العمل المصرية. وانخفضت القيمة الحقيقية لأجور موظفي الحكومة والقطاع العام لدى مقارنتها

بالزيادة الحادثة في الأسعار خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٨. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأجور بمعدل ١٥٩%، ارتفعت الأسعار بمعدل ٦٠٠%. وكانت محصلة ذلك التفاوت أن اضحى ما يقرب من ٤٠% من مجموع السكان في مصر يعيشون تحت خط الفقر. كما تفاقمت الديون الخارجية من ٢١ مليار دولار في عام ١٩٨٠، لتصل إلى ٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ مع مستحقات سنوية للديون تزيد على خمسة مليارات جنيه مصري، وهذه المستحقات بدورها كانت تكفي لامتناس ما يزيد على ٤٠% من قيمة الصادرات المصرية، وعلى حوالي ٥٠% من حصيله كـال العملات الأجنبية بما في ذلك دخل قناة السويس، وعائدات البترول، وتحويلات المصريين العاملين في الخارج<sup>(٢٠)</sup>.

وكانت المحصلة لكل ما سبق القاءة الإنتاجية للاقتصاد المصري، وعجزه عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، وتكريس تبعيته للخارج لتتصد بحمـايتـح إدارة الاقتصاد الوطني في يد القوى الأجنبية، ومن ثم استنزاف موارده، وواد قدرته الذاتية على النمو. ومع اقتراب منتصف الثمانينيات اختلت أطراف معادلة العدالة الاجتماعية وانعكس

ذلك بدوره على قطاعات طبقية واسعة من المصريين وعلى وجه الخصوص الطبقات الدنيا والوسطى.

وفي مواجهة ضعف البنية الاقتصادية للمجتمع مع المصري وتدهور مستوى كفاءة القطاع العام وتراكم خسائره؛ اضطرت الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٧، تمت على أثره جدولة جزء من الديون الخارجية لتخفيف حداثها، ورغم ذلك طال الوضع متأزما كما هو من حيث انهيار معدل النمو والاقتصادي مصحوبا بالتضخم الحاد والتراكم في البقية الباقية من الديون الخارجية وفوائدها.

ولهذه الاعتبارات وقعت الحكومة المصرية، ثانية، اتفاقيات أخرى مع صندوق النقد الدولي في مايو ١٩٩١، ومع البنك الدولي في يونيو ١٩٩١، ونادي باريس لتطبيق ما عرف وقتئذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي: Economic Reformation and Structural Adjustment وكذلك اتفاقية القرض الهيكلي Structural Adjustment Loan. على أن تتم إجراءات تنفيذهما بداية من العام المالي ١٩٩٢/٩١. وكانت بنود، وأن شذنا الدقة شروط، هذه الاتفاقات تنص بوجه عام على ضرورة خلق



اقتصاد غير مركزي بعيدا عن توجيه الدولة وتدخلها، ودعم القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية، وتحجيم دور القطاع العام والحد من نشاط مؤسساته الإنتاجية، وإبطاء لاق قـوى السوق، وتحرير أسعار الصرف، وإزالة كافة القيود أمام الاستثمارات الخاصة، وخفض الدعم الحكومي، وخفض الإنفاق الحكومي العام، وتقليص معدلات التوظيف إلى أدنى حد ممكن<sup>(٢١)</sup>. وقد تم تطبيق المرحلة الأولى من هذه السياسات حيث تمكنت الحكومة المصرية من تحقيق عدد من الإنجازات الناجحة على الأصعدة المالية والنقدية من حيث كونها إنجازات اقتصادية طويلة المدى، إلا أنها جاءت بالفعل على حساب متطلبات وحاجات اجتماعية في المدى القصير، مثل مستويات العمال والتوظيف والدعم والدخول والأسعار. الأمر الذي أدى إلى ازدياد حدة التفاوت والتميز الاجتماعي بين المصريين على نحو ما سيتبين لنا فيما بعد.

ونلاحظ أنه في الوقت الذي تقلص فيه الإنفاق الحكومي العام، فإنه لم تتم عملية إعادة توزيع الإنفاق بصورة عادلة على القطاع الإنتاجية والخدمية والاستثمارية على السواء وكانت الريادة السريعة في

إيرادات الدولة مقرونة بزيادة الضد-رانب غير-المباشرة كضريبة المبيعات وامتداداتها، وبالتالي زاد الدخل الحكومي المتولد من الضرائب زيادة كبيرة من ١١,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ ليصل إلى ١٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ٢٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١، ثم إلى ٢٧,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، ثم إلى ٣١,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣<sup>(٢٢)</sup>. وقد أرهقت هذه الضد-رانب قطاعات مختلفة من المجتمع من ذوي الدخل المحددة والثابتة إذ فرضت عليهم أعباء إضافية على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية التي يتعاملون معها.

ونتيجة لضغط الإنفاق الحكومي العام انخفض نصيب الدعم من جملة الإنفاق الجاري. فبعد أن كان الدعم ٧,٦ مليون جنيه في بداية سنوات تطبيق برنامج الإصلاح ١٩٩٢/٩١، انخفض إلى ٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٣/٩٢، ثم إلى ٣,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣<sup>(٢٣)</sup>. وترتب على ذلك انخفاض معدل الاستهلاك العام من ١٤,٣ ع.م ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٠,٨٦ % ع.م ١٩٩٣/٩٢، كما انخفضت أسعار المستهلك Consumer

Price إلى ١١,١% عامي ١٩٩٣/٩٢ مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٩٠/٨٩ حيث كانت ٢١,٢%<sup>(٢٤)</sup>.

وتكشف النظرة المدققة لتطور معدلات التضخم في مصر خلال سنوات تطبيق البرنامج عن حقيقة الأزمة التي تعاني من وطأتها الفئات الفقيرة ومحدودي الدخل في مصر. حيث يشير تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٣، وكذلك تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم في نفس العام، إلى ارتفاع معدل النمو النسبي للتضخم في مصر من ١١,٩% في الفترة ١٩٩٠/٨٠ إلى ١٢,٥% في ١٩٩١/٩٠، ثم وصدوله إلى ٢٢,٣% عام ١٩٩١. وتشير النشرة الاقتصادية الشهرية لمصر في فبراير ١٩٩٥ إلى انخفاض هذا المعدل في الفترة اللاحقة حيث سجل ١٢,١% عام ١٩٩٣ ثم إلى ٨,١% عام ١٩٩٤<sup>(٢٥)</sup>.

ويشكل التضخم عبئا كبيرا على الفقراء ومحدودي الدخل حيث يشير إلى استمرار ارتفاع معدل أسعار السلع والخدمات الأساسية، وعدم التناسب بين الزيادة الحادة في الأحمال وتلك الحادثة في أسعار السلع الاستهلاكية التي يتحدها

إليها أصحاب الدخل الثابتة والمحدودة لإشباع احتياجاتهم الأساسية خاصة في مجال الغذاء وبالتحديد الحبوب والنشويات. إذ ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية مع شروع الحكومة المصرية في تطبيق سياسات التكيف الهيكلي وتحرير السياسات السعرية والتسويقية الزراعية ونقل بص برنامج دعم الغذاء. فقد زادت الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية في المناطق الحضرية من ١٠٧,٤% في عام ١٩٨٧ لتصل إلى ٢٤٣,٥% عام ١٩٩٢، وزادت أسعار الحبوب والنشويات داخل مجموعة الأغذية والمشروبات من ١١٢,٩% لتصل إلى ٣٤٨% خلال نفس الفترة. وفي المناطق الريفية زاد الرقم القياسي للأغذية والمشروبات من ١٠٢,٨% ليصل إلى ٢٣٠% وزادت أسعار الحبوب والنشويات من ١٠٠,٢% إلى ٢٨٧,١% خلال نفس الفترة<sup>(٢٦)</sup>.

يأتي كل ذلك على حساب الفقراء الذي يستفيدون من الدعم، حيث يبتلع التضخم أي زيادة محدودة نظراً على دخولهم. فكيف يكون الحال إذا علمنا أن الأجور في مصر لم تتطور بما يواكب الزيادة الحادثة في أسعار السلع

الاستهلاكية ففي حين انخفضت القيمة الحقيقية لأجور العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام خلال فترة التسعينيات، وكانت هناك زيادة محدودة في أجور العاملين في القطاع الخاص، أشارت الإحصاءات في مطلع عام ١٩٩٥ إلى أن متوسط الأجر السنوي للفرد في مصر ارتفع بنسبة ٢٥٠% خلال الفترة ١٩٨٤/١٩٩٤، في مقابل زيادة الأسعار بمعدل ٥٠٠% خلال نفس الفترة، الأمر الذي يعني في الحقيقة انخفاض الأجور الحقيقية خلال نفس الفترة بنسبة ٢٥٠%!!<sup>(٣٧)</sup>.

وبناء على ذلك شهد المجتمع المصري تفاوتاً حاداً في توزيع الدخل بين السكان، وهو تفاوت مـن شأنه أن يؤدي إلى ازدياد معدلات الفقر وارتفاع نسبة مـن يعيشون تحت خط الفقر لتصل إلى ٣٣% من مجموع السـكان. إذ تشير نتائج بحوث الدخل والإنفاق التي أجريـت بمعرفة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩١/٩٠ إلى أن معدل الدخل الشهري للأسرة التي يصل متوسط عدد أفرادها إلى خمسة أفراد لا يتجاوز ٣٠٠ جنيه في حين أن الحد الأدنى اللازم لبقاء الفرد حياً هو ٨٠ جنيهاً شهرياً. كما

اتضح أن نسبة الفقراء في حضر المجتمع المصري بوجه عام تصل إلى ٣٥,٨٨% من مجموع سكان الحضر، وفي حين أن القطاع الريفي يحوي نسبة فقراء تصل إلى ٣٤,١٠% من إجمالي الأسر في الريف المصري بوجه عام. ويعني هذا أن هؤلاء الفقراء لا يحصلون على احتياجاتهم المادية الأساسية، وبالإضافة إلى ذلك يوجد في ريف الوجه القبلي بمفرده ٦٣,١٤% من إجمالي فقراء الريف المصري بوجه عام<sup>(٢٨)</sup>.

وعلى صعيد آخر أحدثت هذه السياسات والبرامج تأثيراً سلبياً بالغاً على الإتفاقات الحكومية الموجهة إلى الخدمات العامة والتي تعتمد عليها وتستفيد منها الجماعات الشعبية أو الطبقات الدنيا والفقيرة من المصريين؛ إذ تشهد قراءات مخصصات الميزانية الحكومية للتعليم إلى تدهور الإنفاق الحكومي الإجمالي الحقيقي على التعليم خلال الفترة من ١٩٩٣/٨٢ إلى ١٩٩٠/٨٩ بانخفاض قدره ٢٠% طوال تلك الفترة. أما بعد بدء برنامج الإصلاح فنجد أنه ورغم ارتفاع مخصصات التعليم قبل الجامعي بنحو ٨% عام ١٩٩٠/٨٩، إلا أنها عادت للانخفاض ثانية بمقدار ١,٤%

عام ١٩٩٢/٩١<sup>(٢٩)</sup>. ونشكل الأجور والمرتبات ند-و ٨٠% من إجمالي الإنفاق على التعليم، وفي ظل توجه الحكومة إلى تحجيم أي توظيف حكومي إضافي جديد في قط-اع التط-يم لتخفيض المرتبات لنا أن نتصور التأثيرات السلبية إزاء ك-م وكيف الخدمات التعليمية المقدمة. ومع خفض الدعم، وفي ظل السياسات السعريّة المنتهجة ستكون هذ-اك انعكاسات سلبية بالقطع على فرص التعليم من خلال زيادة تكلفته وتأثر عرض المستلزمات التعليمية وزيادة الرسد-وم المفروضة عليه. ومع ارتفاع تكلفة التعليم وخفض الدعم الحكومي ل-ه زادت معدلات التس-رب م-ن التط-يم م-ن ٥,٥% ع-ام ١٩٨٠/٧٩ لتصل إلى ٥,٩% ع-ام ١٩٨١/٨٠، ذ-م إل-ى ٦,١% عام ١٩٨٢/٨١ وهو تزايد يعك-س تف-اقم معاناة الفقراء الذين يعتمدون على التعليم الحكومي المدعم والذي لم يعد بمقدورهم، مع تنامي مستوى هذا التعليم، وتحمل نفق-ات الدروس الخصوصية والكتب الخارجية مما يدفعهم إلى إنهاء المشوار التعليمي لأبنائهم مبكرا والدفع بهم للانذ-راط ف-ي سوق العمل<sup>(٣٠)</sup>. ناهيك عن انعكاسات السياسات الإصد-لاحية

هذه على مبدأ تكافؤ وتوزيع فرص التعليم ذاتها على الذين ينالون حظاً من التعليم الحكومي

ولا يعتبر الوضع بالنسبة للخدمات الصحية أفضل بكثير من سابقتها، فحسب الخدمات الصحية من ميزانية الحكومة انخفض من ٣٨٤,٧ مليون جنيه ع.م ١٩٩٠/٨٩، إلى ٣٨٢,٨ مليون جنيه ع.م ١٩٩٢/٩١. كما انخفض نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي على الصحة من ٧,٤٠ جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ إلى ٦,٩ جنيه عام ١٩٩٢/٩١. ويزداد الأمر سوءاً حينما نعلم أن ٩٦,٣% من إجم.الي الإنفاق الحكومي على الصحة إما يذهب وفاء لأجـور ومرتبـات العاملين. وفيما يتعلق بعدد الأسرة بالنسبة لعدد السكان كانت النسبة في عام ١٩٨٦/٨٥ هي ٥٩٧ فرد/سرير، وأصبحت في عام ١٩٩٢/١٩٩١ هي ٨٤٣,٩ فرد/سرير. كما ارتفعت أسعار الدواء بنسبة ٥٠٠% عام ١٩٩٠ مقارنة بـ ١ كاذت عليه في عام ١٩٨٢<sup>(٣١)</sup> وأصبح من المتوقع في ظل انخفاض وتكثي الدخول الحقيقية للأفراد، وخفض الإنفاق الحكومي وتقليصه، حدوث تكالب في الطلب الجماهيري على المعروض من الخدمات الصحية الحكومية. ففي ع.م



١٩٩١/٩٠ كان متوسط إنفاق الفرد في الأسـرة الحضـرية الفقيرة على الخدمات الصحية ٢٦,٩٦ جنيه، والأسـرة الحضرية العنية نحو ٥٣,٩٦ جنيها. أما في القطاع الريفـي فقد كانت الأرقام المناظرة ١٢,٤٣ جنيها للأسـرة الفقيرة، ٢٨,٢ جنيه للأسرة الغنية، الأمر الذي يعكس الاعتماد الواضح والكبير من قبل الفئات الفقيرة وذوى الدخل الثابتة والمحدودة على الخدمات الصحية والمدعمة الذي تقـدمها الحكومة. ومن المتوقع أنه بعد تخفيض الدعم الحكـومي أن تزداد تدهورا ومن ثم يقل إقبالهم عليها<sup>(٢٢)</sup>.

وينسحب الوضع كذلك ليشمل حصول الفقراء على احتياجاتهم الغذائية. ففي الوقت الذي ينعكس فيه التفاوت في الإنفاق بين الفقراء وغير الفقراء بفعل التغير الحدـث في الأسعار، على مستويات معيشتهم، وفي الوقت الذي يستهلك فيه الإنفاق على الغذاء الجانب الأعظم من جملة الإنفاق العائلي للفقراء حيث يصل إلى حوالي ٥٧,٨% من إجمالي إنفاق الأسرة الفقيرة الحضـرية مقابل ٤٦,٦% للأسـرة الحضرية غير الفقيرة، و٦٣,٧% للأسرة الفقيرة الريفية، مقابل ٥٦,٦% للأسرة غير الفقيرة، فقد ارتفعت هذه

المعدلات في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع أسعار الحبوب والنشويات والبقول الجافة والتي يعول الفقراء عليها كثيرا في توجيه إنفاقاتهم وسد احتياجاتهم الغذائية<sup>(٣٣)</sup>. ولنا أن نتصور حقيقة الوضع الغذائي بالنسبة للشرائح الفقيرة في حال خفص الدعم الغذائي، ذلك في الوقت الذي بينت فيه نتائج بعض البحوث والدراسات أن الدعم الحكومي، في جزء كبير منه، لا يصل في الغالب إلى مستحقيه وتلك مسألة أحدى بالغة الخطورة اجتماعيا وسياسيا<sup>(٣٤)</sup>.

وفي مجال الإسكان نجد أنه في الوقت الذي كانت قد أفصحت فيه بيانات التعداد العام لسنة ١٩٨٦ عن وجود ما يقرب من ٩٣٨ ألف وحدة سكنية حالية، أشارت في المقابل إلى وجود ثلاثة ملايين أسرة فقيرة لا تجد المسكن المناسب، وأن هناك ما يقرب من مليون أسرة تسكن في منطقة المقابر. وفي مقابل ذلك جاء الإنفاق الحكومي في مرتبة متدنية ومتأخرة نسبيا بين المخصصات المالية الحكومية للخدمات العامة، ومن ثم ارتفعت نسبة المقيمين في المناطق العشوائية والمحرومة والفقيرة في مدينة القاهرة والمناطق الكبدية الأخرى في ظل عجزهم عن إشباع هذه الحاجة الأساسية

وذلك بالنظر إلى تحول المسكن إلى سلعة تخضع لآليات العرض والطلب، مع فقدان القدرة للحصول على مسكن ملائم يتناسب وأجورهم ودخولهم المتدنية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة تطوير المناطق العشوائية والتي كانت تهدف إلى التخفيف من حدة هذه المشكلة الحضرية ذات الأبعاد السياسية، لم تكن لترتبط بالأهداف التنموية قدر ارتباطها بالأهداف والأبعاد الأمنية المتعلقة بمطاردة وتصفية العناصر الهاربة من التنظيمات السياسية الإسلامية المسلحة والتي اتخذت من هذه المناطق مخاين لها<sup>(٣٥)</sup>.

وترتبط مشكلة البطالة بكل هذه المشكلات، وعلى وجه الخصوص الفقر وتدني مستوى إشباع الحاجات الأساسية. وتعد مشكلة البطالة من أكثر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية حدة؛ إذ تعني البطالة ابتداء افتقار مصدر للدخل يضمن للإنسان مواجهة متطلبات الحياة، ولم يقم تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بكل مفرده شىئا إيجابيا. لمعدلات البطالة المرتفعة، بل إن العكس هو الصحيح. فمؤذ منتصف السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات شهدت مصر وق العمل المصرية تغيرات كمية ونوعية ملحوظة، فقد تزايدت

معدلات البطالة بوجه عام، وظهرت البطالة السافرة كظاهرة جديدة تميزت بها سوق العمل المصرية. وقد اشدت إحصاءات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة ارتفع في مصر بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي من ٦% من إجمالي قوة العمل المصرية إلى ٨,٦% عام ١٩٩١/٩٠، ثم إلى ١٤% في عام ١٩٩٢. والحق أننا يجب أن نفهم مشكلة البطالة في سياق تطبيق برامج الإصلاح وما يترتب عليه. من بطء معدل نمو الاستثمارات وتناقص الإنفاق الحكومي العام وتراجع الدولة عن تعديلات الخريجين. وتشير الإحصاءات في عام ١٩٩١ إلى أن ٩,٢% من إجمالي خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس المتوسطة في مصر من عاطلين، وبالتالي فإن الشهادات التي حصل عليها أصحابها بشق الأنفس، خاصة الفقراء منهم، قد فقدت قيمتها بفعل انعدام فرص العمل، وأصبحت الدولة بفعل توجهاتها وسياساتها، عاجزة عن استيعاب وتشغيل الخريجين الجدد. هذا بالإضافة إلى ضعف إسهام المشروعات الخاصة المحلية والأجنبية في توفير فرص عمل جديدة، وذلك بالنظر إلى طبيعة عمل وأهداف هذه المشروعات كثيفة رأس المال،

وصعف وبطء الجهود التي يبذلها الصدد ندوق الاجتمـاعـي للتنمية في هذا الإطار<sup>(٣٦)</sup>. وعليه أصدر إكمـال المشـوار التعليمي حتى الجامعة والذي كان يقرب الخريجين من تحقيق أهدافهم في الحصدـول على المال والوضـع والمكاذبة الاجتماعية. ، لا يفعل لهم شيئاً إذ إنهم يواجهون بعدد محدود من الوظائف، وأجور متدنٍـة، وإمكانات قاصـدة للمشاركة بل ومنعدمة أحياناً تدفعهم إلى دواـر التهمـيش، وعدندذ يكون الإحباط واليأس وتعجر الغضب والتحرر من الأوهام بفعل خيبة الأمل وفشل كل التوقعات والأمال.

### (ب) التحولات السياسية والقهر السياسي:

على الصعيد السياسي كان المجتمع المدني في مصر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات ساحة لصراع أربع قوى سياسية متناينة في توجهاتها السياسية ومصالحها وأهدافها. وهذه القوى هي التيار السياسي الإسلامي بكل فصائله العلنية والسرية، والقوى السياسية الليبرالية، وقوى اليسار بفصائله المتنوعة، وأخيراً التكتل الطنقي الحاكم والمسدـيطر والذي يجسد نظام الحكم هيمنته على المجتمع بكامله. والملاحظ أن

نظام الحكم قد اعتمد بشكل يكاد يكون تاماً على آليات القمع المادي في تأسيس الهيمنة وبناء النفوذ داخل أرجاء المجتمع؛ فمع بداية التسعينيات من القرن العشرين شس نظام الحكم حرباً شعواء شملت كل أرجاء المجتمع المدني فـي مصر بهدف إعاقة أي تطور ديمقراطي، وتحجيم قوى المعارضة وواد تنظيمات المجتمع المدني. ودارت هذه الدروب بعد اتهام نظام الحكم للإخوان المسلمين بالتعامل والتواطؤ مع الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة فصلا عن مذابح النظام من تزايد امتدادات التيار السياسي الإسلامي وتغلغل إلى المراكز الحساسة والقوية داخل المجتمع المصري وعلى وجه الخصوص النقابات المهنية والعمالية. ولذلك أقدم النظام على اعتقال أعداد كبيرة من قيادات ونشطاء التيار السياسي الإسلامي، وقدم ما لا يقل عن ٩٠ تسعين منهم إلى محاكم عسكرية غير دستورية وغير قانونية بدءاً من يـذاير ١٩٩٣ مع حرمانهم من المثل أمام قاضـيهم الطبيعي. وتـزداد الأزمة تعاقماً وحدة بهجوم النظام على النقابات المهنية بإصدار القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته بهدف إحكام قبضة النظام على هذه النقابات ولمواجهة تغلغل التيار

السياسي الإسلامي داخلها، وتبع ذلك إصدار قانون الصحافة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ والذي يهدف إلى تكميم الأفواه وإرهاب الصحفيين الشرفاء عن متابعة وملاحقة ونشر أخبار الفساد واستغلال النفوذ ونهب المال العام<sup>(٣٧)</sup>

وبدا واضحا أن ثمة إصرارا حكوميا على مخاصمة أية محاولة للتطور الديمقراطي السليم والوقوف ضد حركة التاريخ وقمع كافة القوى السياسية التي تبحث لنفسها عن متنفس في مناخ وهواء حر طليق، " .. فالتسلطية واحتكار السلطة والحيلولة دون تداولها هي الطابع العام الغالب على ممارسات النظام السياسي والذي أصبحت أهم معالمه غير-التعددية السياسية الحقيقية والفعالة، وعدم وجود مؤسسات سياسية فعالة، أو معارضة سياسية نشطة. وتقن النظام في استلاب الحقوق الطبيعية للمواطنين في التعبير والنشر وحرية التنظيم والأحزاب، وفي الانتهاك الفاضح لكافة الحقوق الإنسانية وفي ابتداع أساليب ضرب قوى المعارضة وتحجميها، وإعاقة إمكانات تبلور قوى المجتمع المدني... "، وتصاعدت الضغوط التي يمارسها النظام والقيود المتشددة التي يفرضها على حرية الرأي والتعبير، وعلى حرية التنظيم

الحزبي والعمل السياسي ومطاردة ومعاقبة العناصر النشطة في مجال حقوق الإنسان واعتقالهم أو تقديمهم لمحاكمات غير عادلة. "... غالباً ما كان النظام يتذرع بمواجهة الإرهاب ليرر التجاوز والتعسف في استمرار العمل بقوانين الطوارئ التي تشكل قيوداً على حقوق المواطنين وحرياتهم، ومحصلة هذه القوانين تقول لنا: اصد-مت.. اخ-رس.. لا تس-مع.. لا ترى.. لا تتكلم.. لا تشارك. وأصبحنا يواجه دولة ولد فيها جيل وعاش حياته كاملة في ظل حالة الطوارئ، جيل لا يعرف معنى الحالة الطبيعية ب-رغم الادعاء بالش-رعية والاستقرار. وأصبح الهم الشاغل للنظام هو تأمين استمراره في السلطة، وصارت غاية أمن النظام بالمعنى المحدود لها-الأولوية على الأمن المجتمعي بمعناه الشامل ولتحقيق ه-ذه الغاية انخرط نظام الحكم في ممارسة أعمال العنف الرسمي لضرب كافة القوى المناوئة له في داخل مصر... " (٣٨).

" . ويكرس نظام الحكم هيمنة السلطة التنفيذية وتفردا والتي لا تحترم في كثير من الأحوال حق المجتمع المدني في الاستقلال الذاتي والتعبير الحر، ولا يزال منصب رئيس الدولة فيه بقية من التراث الفرع-وني أو الفرعوي-ة



السياسية، وهي ظاهرة تصيب العلاقة السياسية بخلل واضح لصالح الحاكم المطلق وعلى حساب المحكومين. وهي علاقة رأسية قوامها السلطة المطلقة والالاس-تغلال والالاس-تبداد والطغيان من جانب الحاكم والتحالف الطبقي الحاكم من ناحية، والنقل والاستكانة والإذعان من جانب الجماهير من الناحية الأخرى. وتدعم النفاذة السياسية الالاس-اندة والذي تروجها أجهزة الدولة الإيديولوجية، عبر مؤسساتها وآلياتها المتنوعة، بشكل أو بآخر نمط هذه السيطرة والهيمنة وعدم التوازن والفرعونية في العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكومين...» (٢٩).

... ويرتكب نظام الحكم خطأ فادحا بتركه أجهزة الإدارة المصرية الحكومية تمارس الهيمنة البيروقراطية الكاملة والمطلقة على كل المس-تويات التحتيّة للحياة الاجتماعية للمجتمع وكنم أنفاسه بغية ضمان الأمن، أمن النظام بالطبع، ولتنكل بالمواطنين في كل دروب حياتهم ودون حساب، وأعد في هذا الإدارات الحكومية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية بما تتطوي عليه هذه الإدارات من موظفين حكوميين من المفترض فيهم حماية الناس وخدمتهم

ورعاية مصالحهم. وبإمكان المراقب العادي ملاحظة التسبب الواضح في هذه الإدارات، وكذلك حريتها شبه المطلقة لتفعل ما تشاء بل ولتتكل أحياناً بالبسطاء من أهل مصر كما تشاء. ودون رقابة أو حساب، هذا فصلاً عن الفساد المؤسسي الذي يفقد الدولة مشروعيتها والذي أصبح بطبيعة بنية وظائفها .. «<sup>(٤١)</sup>. إن تأمل الرقابة الحكومية الشاملة التي فرضت على المجتمع يجد أنها جاءت بعكس ما كان يشهد. فهي البطء، إذ قصت فحسب على فرص الإصلاح الاجتماعي من أدنى، دون أن تقتضي على الظروف المولدة لانعدام الأمن، ومن ثم تضاعفت احتمالات ابتثاق أعمال العدو الشديدة من المستويات القاعدية في المجتمع المصري. فعندما تتراكم أسباب الغضب والإحباط ينفجر الناس الذين أضرت مصالحهم بصورة مباغتة، تباغت الإدارة الحكومية وكأنها لم تكن قد فعلت كل ما بيدها لاستبعاد هذا الاحتمال.

ولقد مثلت الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٥ سواء في جولتها الأولى يوم ٢٩ نوفمبر، والثانية ٦ ديسمبر خطوة جديدة إلى الوراء في مسيرة التحول الديمقراطي في مصر. فهذه الانتخابات شهدت أعمال عدو لم تشهد لها

انتخابات سابقة منذ بداية الحداثة البرلمانية في المجتمع المصري. وقد عبر هذا العنف عن نفسه في نزاع د. أ. د. القنلى والجرحى خلال عمليات الانتخاب والتصويت وفي دوائر محتلة ومناطق جغرافية متباينة، بل وفي مناطق غير معروفة بميلها التقليدي للعنف.

ويكشف ذلك تقارير اللجنة المصرية الشعبية لمتابعة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ والتي جاءت في بيان صدر عن الجولتين الانتخابيتين، حيث أكدت اللجنة على انتشار عمليات التزوير وتقييد صناديق الانتخابات بصورة واسعة من قبل أنصار الحزب الوطني الحاكم، وتأخير فتح لجان الاقتراع، أو فتحها قبل موعدها القانوني، أو إغلاقها قبل موعدها القانوني، وحالات طرد مندوبي المرشحين من اللجان، والاعتداء البدني على بعض المرشحين، فضلا عن تجاوزات أخرى كثيرة أهمها تسخير إمكانيات الدولة لخدمة مرشحي الحزب الحاكم وذكرت حالات تزوير واسعة النطاق واستخدام العنف والأسلحة والأموال، وإحياء نزاعات مهددة للسلام الاجتماعي كاطائفية والقبلية والعشائرية<sup>(٤١)</sup>.

وقد أسعرت الانتخابات عن فوز كاسد-ح لمرشد-حي  
الحزب الوطني الحاكم؛ إذ حصل على ما يقرب من ٩٤%  
من جملة مقاعد مجلس الشعب، ولم تحصل قوى المعارضة-ة  
على تنوعها وتباينها إلا على ٤% من جملة المقاعد-د. "...  
الأمر الذي يطرح سؤالاً مهماً ح-ول ج-دوى المعارضة-ة  
وتمثيلها، ونقلها في البرلمان وبالتالي قدرتها على الدفاع عن  
مصالح القوى الاجتماعية التي تمثلها، وأصبحنا بصدد مقدار  
محدود وشكلي من المشاركة لا يمكن بحال أن يخفى الطبيعة  
الاستبدادية لنظام الحكم، فهو يعادي أي تغيير ممكن ويقاومه  
مع سبق الإصرار والترصد ولا يسمح بإتاحة أية فرصة  
لتداول حقيقي للسلطة، فهو يصر على تحجيم قوى المعارضة  
الوطنية وتفريغ التجربة الحزبية من مضمونها ال-ديمقراطي  
والتعديدي الحقيقي، ويمارس نهج الإقصاء والع-زل لل-قوى  
السياسية المعارضة، ويسد كل قنوات التعبير أمامها، ويحرم  
ال جماهير الشعبية من حق التعبير عن نفسها وال-دفاع ع-ن  
مصالحها من خلال القنوات الرسمية في البرلمان والأحزاب  
والنقابات المهنية والصحافة...»<sup>(٤٢)</sup>.

## رابعاً

# حصاد التحولات: الآثار الاجتماعية والسياسية

ك- إن الهدف المنشود من مشروع الإصلاح - والخصخصة والانصاف - ياع لإدارة السد - وق الع - المي وه - و المشروع الذي عرف بتطبيق برامج الإصلاح - لاج الاقتصاد - ادي والتكيف الهيكلي هو زيادة قوة دفع معدلات نم - و الاقتصاد - ادي الوطني إلى الأمام. إلا أن الذي حدث جاء عكس ذلك تماماً. إذا استمر الانخفاض الحاد في ه - ده المع - دلات م - ن ٢١% سنوياً في الأعوام المالية ١٩٨٩/٨٨، ١٩٩٠/٨٩ إلى أقل من ٠,٥% عام ١٩٩٣/٩٢، هذا في الوقت الذي استمرت فيه معدلات النمو السكاني في تزايد مستمر وصلت إلى ٢,٢% للعام ١٩٩٣/٩٢<sup>(٤٣)</sup>.

ويكشف التأمل العميق في الأصول الفكرية والمبادئ الجوهرية التي ارتكزت عليها سياسات التكيف الهيكلي ع - ن أربعة أهداف رئيسية لها تصب جميعها في خدمة رأس المال الدولي في سعيه الدعوب نحو زيادة متوسط معدل الربح في

البلاد التي خضعت لهذه السياسات وهـ- ذه الأهـ- داف يمكن  
تحديدھا على النحو التالي<sup>(٤٤)</sup>:

- ١- إيجاد جيش احتياطي متزايد من البطالة لصد- مان  
خفض معدلات الأجور الحقيقية وتـ- وفير عنصر-  
العمل الرخيص أمام الشركات متعددة الجنسية.
- ٢- إضعاف قوة الدولة وتـ- دخلها في إدارة النظ- ام  
الاقتصادي وابتعادھا كلية عن آليات السوق ليس- هل  
أمام رعوس الأموال الأجنبية أن تتعامل مع ال- بلاد  
المنفذة لهذه السياسات من موقع قوى بعد أن توافرت  
لديھا كافة الامتيازات والضمانات التي لا تتمتع به- ا  
أصلا في بلاد المركز أو بلادھا الأم.
- ٣- إجبار بلاد العالم الثالث على فتح أب- واب التج- ارة  
الخارجية على مصراعيھا، وبالذات تجارة الاستيراد  
حتى تتمكن البلاد الرأسمالية الصناعية م- ن ري- ادة  
تصديرھا إلى أسواق هذه البلاد، مهما كان تأثير ذلك  
على تدمير طاقاتها الإنتاجية المحلية.
- ٤- توفير رصيد كاف من العملات الأجنبية ل- الازمة  
لتمويل أرباح ودخول الشركات متعددة الجنسية التي

ستعذ إلى هذه البلاد حتى تتمكن من تمويل فـ. اتورة  
وارداتها بعد فتح الباب على مصراعيه للاسـ. تيراد،  
فضلا عن تمكين الدولة من دفعـ. ع اعبـ.اء ديونهمـ.ا  
الخارجية. وترسم ليبرالية التـ.كيدـ.ف لتـ.وفير هـ.ذا  
الرصيد طريقين أساسيين: الأول: هو تحويل بندـ.ان  
الإنتاج الوطني نحو التصدير، والثـ.اني: أن يسـ.عى  
البنك المركزي لتـ.كـ.وين أكبر رـ.قـ.ة در مـ.مـ.ر  
الاحتياطات النقدية وتثبيت سـ.عر الصـ.درف بـ.عد  
تخفيضه إلى مستوى يقبل به الدائنون والمنظمـ.ات  
الدولية المانحة؛ هذا فضلا عما تتطوي عليه هـ.ذه  
السياسات من تفكك المجتمعـ.ع واتـ.لال روابطـ.ه  
اللاحمة، والتبعية شـ.به التامة للمراكز الرأسمالية، وما  
يقتضيه الإدماج والتبعية من تحويرات فـ.ي طـ.رق  
الحياة وأساليبها وأنماطها وفي نظم التربية والتـ.علـ.يم  
والقيم الحاكمة والضابطة للمجتمعـ.

وقد سارت الحكومة المصرية منذ بداية التسـ.عينيات  
من القرن العشرين في تنفيذ متـ.طلـ.بات الصـ.دندوق والبـ.ذك  
الدوليين، واتخذت إجراءات قاسية دفعت الجماهير المصرية

ثمّنها العادح خاصة الطبقة الكادحة مدودة الدحل.  
فالسيسات الإصلاحية أفضت في مجملها إلى تزايد معدلات  
البطالة، وارتفاع الأسعار وتدني مستوى المعيشة ومن ثمّ  
ازدياد أعداد الضحايا من الفقراء الذين كانت دخولهم النقدية  
تضعهم عند حافة الفقر، وبالمضي قدما في تطبيق هذه  
السيسات قذف بهم وبلا رحمة، في هاوية الفقر وقبضته  
القاسية. وفي الوقت الذي عرف فيه المجتمع المصري  
يمكن تسميتهم بالفقراء الجدد New Poor وبهم ومع نهاية  
عام ١٩٩٤ اخترقت مصر، ولأول مرة، خط الفقر، ظهر في  
الوقت نفسه أيضا فئة الأثرياء الجدد New Rich الذين  
أثروا إثراء فاحشا بشكل شرعي وغير شرعي أيضا من  
العمل في مجال التوكيلات للشركات الأجنبية والاستيراد  
والقروض ونهب المال العام.

وهذه الوضعية تفرض مسألا مهما عن حدود  
وقدرات الجماهير الشعبية والكادحين على الصبر الاجتماعي  
والسياسي إزاء هذه السلبات والمخاطر التي ولدتها هذه  
البرامج التكيفية. فثمة تناقضات صارخة تكشف عنها أنماط  
ومستويات معيشة المصريين، واستقطاب حاد في توريث



الدخل والثروة بينهم، وتدهور فـي المسـتويات المعيشـية للطبقات الدنيا والشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى بفعل الحبل في عمليات توزيع الدخل والثروة بينهم، ودـدني مستوى الدخول، وارتفاع معدلات التضخم وما يفرره ذـلك كله من حرمان وعـدم إشـباع وتلبية للحاجـات المادية والاجتماعية الأساسية لهذه القطاعات الطبقيـة. هذا فضلا عن شيوع الفساد الرسمي، ونهب المال العام، وتفسـد في مظـاهر التحلل التي روجت لها رأسمالية التكيف ذات الطابع الطفيلي، وضعف واهتراء قنوات المشاركة السياسية والتعبير والعمل السياسي واستدادها في معظم الأحوال، وتزايد حـدة القمع والقهر، واتساع دوائر التهميش بكـل ألوانه ومسـتوياته لقطاعات واسعة من السكان.

إن التحولات التي خبرها المجتمع المصري منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين وعلى وجه الخصوص منذ نهاية العقد الثامن وبداية العقد التاسع من هذا القرن، قـادت المصريين إلى التطلع لأهداف وطرق جديدة فـي الحياة أصبحت معها الطبقات الدنيا منهم على معرفة ودراية بمزايا حياة الأثرياء والفئات العليا داخل المجتمع. وكنتيجة لذلك

الكشف والإظهار تأتي مرحلة الرغبة أو الطلب لسد لع  
الاستهلاك ومستويات الحياة التي تحوزها وتحياها المستويات  
الأعلى. وعليه يتخلق لدى الطبقات الدنيا طموح متزايد لا  
يقابله إنجازات معادلة لتحقيق مستويات هذا الطموح. ونلاحظ  
أنه في المناطق الحضرية المركزية وأعني المدن المصدرية  
الكبرى، كان من شأن التحولات المتسارعة فيها أن تقدم  
صياغات جديدة لأمال وطموحات كل الذين يعيشون على  
حافة هذه المدن. لقد اكتسبوا تطلعات وقيما وأهدافا وحاجات  
جديدة دون أن يكونوا قادرين على إشباعها. فمظاهر الذرأه  
التي يشاهدونها ليلهم ونهارهم، والتي لم يحلموا بها قد ولدت  
لديهم إحساسا بالمرارة والإحباط. وعليه فالأعداد الكبيرة من  
المصريين الذين يعيشون على هامش مدنهم في مدن أطلق  
حضرية مكتظة يسيطر عليهم الإحساس بالخوف، وعدم  
الأمان، واليأس من المستقبل، ويأس الحلاص من الفقر رغم  
كدحهم. وهذه الوضعية كهيلة بدفعهم وغوايتهم بالعنف في  
كل اتجاه، وهي وضعية تدفع بدورها إلى تمزيق النسج  
الاجتماعي للمجتمع وتقذف به إلى هاوية العنف.

وأصبح المجتمع المصري يضم قطاعات عريضة -  
وواسعة من المصريين تستشعر القهر والحرمان الشديد من  
أهدافهم وآمالهم وطموحاتهم ذات القيمة سواء كانوا أفراداً أم  
جماعات. وهذه الجماعات أصبحت ترى أن السد بل البدء  
والسلمية المتاحة لهم لتحقيق هذه الأهداف والام  
والطموحات قد استنفدت، وسدت في وجههم كل الأبواب،  
وهم يفتقرون كذلك إلى الفرص السلمية التي يمكنهم من  
خلالها التعبير عن غضبهم بين سدت قنوات التعبير  
المشروعة أمامهم. وبالتالي تأتي أعمال العنف لتشير بالدليل  
القاطع إلى القهر والحرمان الشديد. إن أية زيادة في مستوى  
التطلعات، أو بروز التطلعات ذات القيمة للنشور دون أن  
ي صاحبها زيادة مماثلة في إمكانيات تحقيق هذه التطلعات تزيد  
من الإحساس بالقهر والحرمان وتعمل على تناميها. وبإمكاننا  
أن نلمح زيادة في الحرمان كنتيجة للنحولات الاقتصادية  
والاجتماعية المصحوبة بشكل منظم بتطلعات متنامية  
وإمكانيات منهارة لتحقيق هذه التطلعات.

وتتجه وسائل الإعلام المصرية بدور أساسي،  
وبدون قصد منها، في الكشف عن الصور الصارخة للتمايز

والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي الذي ينطوي عليه المجتمع المصري، هذا بالإضافة إلى إعلانها اللفظي عن تصورات ورؤى جديدة تبرر التطلعات المتزايدة وتعمل على تناميها. أيضاً؛ إذ تعرض هذه الوسائل، على تنوعها وعبر موادها الإعلامية والإعلانية، صوراً متعددة وبكثافة عالية لأنماط الإنفاق البذخي ومظاهر الذرف الاسـتهلاكي المـحطـي والمستورد والتي تعجز عن امتلاكها أو مجاراتها الطبقات الدنيا والمتوسطة، كما أن هذه الوسائل الإعلامية تعرض لنماذج سلوكية وحياتية غريبة، ومبتذلة أحياناً، تؤدي رتبة وشمزاز الأجيال الشابة والمتعلمة من هذه القطاعات الطبقيـة فصلاً عن أنها تمثل غواية دافعة للانحراف، وتجد تعبيرها العكسي في ردة دينية طهورية حادة. فضمن أوساط الفـكر والمفكرين الجدد المنحدرين من الطبقة الوسطى المهمشة والمتصدعة اقتصادياً وعلى نحو متسارع؛ أخذت تتصدأ اتجاهات الخلاص الديني من الواقع المأساوي ومصدحوبة كذلك بالدعوة إلى الجهاد المقدس ضد قوى الاستكبار والظلم، وبقدر ما كان الانكشاف الذي لتأخراته وسائل الإعلام واضحة وواسعة، بقدر ما كان الإحساس بالفقر والحرمان كبيراً، وكان

رد الفعل بالتالي أكثر حدة وعنفًا وضراوة. ولقد كانت هـ-ذه القطاعات الطبقيّة هي المادة البشرية الخام التي اعتمدتها الجماعات السياسيّة الإسلاميّة المسلحة.

لقد خلقت التحولات الاقتصاديّة والسياسيّة والاقتصاديّة المواقبة لها والمترتبة عليها، خلقت مـ-ما يمكن أن نسميه بوضعية القهر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهـ-هي وصعية ولدت شعورا بالإحباط واليأس والانسحاب لدى الأجيال الشابّة والمتعلّمة من أبناء الطبقات التي أضرت هذه التحولات بمصالحها وأهدافها، خاصّة عندما لا يرون لنهايتها أفقا محددا، وعندما تشير كـ-ل الدلائل على استمراريّة الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي خلقت بوضعية القهر متعدد المستويات وهذا، كما ذكرت، يدفع إلى اليأس ونبذ القيم الاجتماعيّة السائدة بحكم ارتباطها بالأوضاع التي فجرت هذه الأزمات. ومن ثمّ قد تضعف معتمدا على الولاء والانتماء لنظام ومجتمع لا يفي حتّى بالاحتياجات الأساسيّة لهذه القطاعات، فتضعف إحساسها بالاعترا بوالقهر بفعل تضاول وسائلهم المعيشيّة في مقابل ما يشاهدونه من صور صارخة للفساد والتحلل والبذخ والاستهلاك الترفي

الذي يتجاوز حدود الاستعزاز ويعمق مشاعر الحرمان، وإلى الحد الذي استحالته معه حياتهم برمتها إلى جد-يم. هـ- هذه الوضعية والتي تعبر عن خلل جسيم أصاب بنديّة المجتمع-مع المصري وعلاقاته ونظمه ومؤسساته، دفعت إلى السطوح بأصحاب المشروعات المجتمعية البديلة والإسلامية منها على وجه الخصوص<sup>(٤٥)</sup>، لتجنيّد الضعفاء والمهمشين والمقهورين والذين ظلموا، واستثمار غضبهم ضد نظام الحكم في محاولة تجميع وتوحيد وتكتيل إرادتهم، وتنظيمهم وتدريبهم على أعمال عنيفة تستهدف هذا النظام، يسلبونه مشروعية الوجود والبقاء ويسعون إلى قلبه واستبداله بنظام آخر أكثر عدلا وتنفيذا لأوامر الله. ولنشرع الآن في بيان طبيعة هذا الهدف وأنماطه ودينامياته، وتوزيعه الجغرافي والسكانات المميزة لمناطق العنف، وطبيعة القوى الاجتماعية الممارسة للعدف وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية.

## خامساً: عنف المقهورين: تحليل

### سوسيولوجي

#### (أ) طبيعة وأنماط العنف السياسي الديني ودينامياته:

في تقديري، يتطلب قرار الجماعات السياسية الإسلامية باستخدام العنف إبداعاً وتشغيلاً لأليات عديدة من أجل تهيئة مسرح العمليات على مختلف الأصعدة، وإعداد الكوادر من المقاتلين أو المجاهدين الملائمين لهذه المهام، كما يتضمن ذلك عملاً في جبهة التعبئة النفسية والفكرية والعقدية له منطقته الحاص ومستوياته وفنونه. ويكشف تأمل وتحليل وقائع وأحداث العنف السياسي الديني التي خبرها المجتمع المصري منذ أواخر الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن المنصرم، يكشف عن أن الجماعات السياسية

الإسلامية المسلحة قد نجحت إلى حد كبير في هـ-ذه المهـ-ام جميعا.

فعلى امتداد السنوات الأولى من عقد التسـ-عينيات، وبالتحديد خلال الفترة من عام ١٩٩٢ إلى الشهور الأولى من عام ١٩٩٤، شهد المجتمع المصري تحولا نوعيا فارقا في كثافة وقائع وأحداث العنف وفي تقنياته وأدانيته، وكـ-ذلك في أعداد ضحاياه من الجرحى والقتلى إلى الحد الذي دوـ-ع البعض إلى تقرير أن ما كانت تشهده مصر وقتها من أحداث عنف يمثل حربا أهلية غير معلنة أو حرب استنزاف متبادلة بين الدولة وأجهزتها الأمنية من جهة، والجماعات السياسية الإسلامية المسلحة من جهة ثانية. وعلى الرغم من المبالغة في هذا الوصف لما كان يجري على أرض مصر وقتئذ، إلا أنه يشير إلى المدى الذي بلغته الأوضاع داخل الوطن مـ-ن عنف وتوتر على جميع الأصعدة.

إن استقراء وقائع أحداث العنف السياسي الديني، والتقنيات المستخدمة فيه، ومسـ-توى أدائه، وممارساته، ونتائجه من واقع الإحصائيات المنشورة وتوصـ-يف وقـ-ائع العنف الواردة في الصحف المصرية، وملفات القضايا الدـ-ي



تمكنا من الإطلاع عليها والمقابلات التي أجريناها؛ تشير إلى حدوث تحولات كمية وكيفية فارقة بالفعل في طبيعة هــذا العنف ومستوياته وأنماطه ودينامياته يمكن رصد هــذا على النحو التالي<sup>(١٦)</sup>:

١- في مطلع عام ١٩٩٠ أصدرت الجماعة الإسلامية بياناً ذكرت فيه " أن أوان حمل السـلاح والتـحدث بلغة الرصاص قد أن "؛ إذ شهدت السنوات الأولى من التسعينيات تلاحقاً سريعاً في معـدلات وقـائع وأحداث العنف وبداية مرحلة جديدة من الصراع بين الحكومة ممثلة في أجهزة الأمن والجماعات السياسية الإسلامية المسلحة وأهمها الجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، ففي حين شهد عام ١٩٩٠ عـشرة أحداث فقط، نجد أن العـام التـالي ١٩٩١ يشـهد تصاعف عدد وقائع العنف ثلاث مرات؛ إذ شهد ٣٠ ثلاثين واقعة عنف بنسبة زيادة ٣٠٠% عن سـنة الأساس ١٩٩٠ وتبلغ أحداث العنف ذروتها في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ حيث ارتفعت نسبـة وقـائع وأحداث العنف عن سنة الأساس بنسبة ١٢٨٠%

و ١٧٣٠% على التوالي وبعد ع-ام ١٩٩٣ تأخذ وقائع العنف في الانخفاض التدريجي بفعل نج-اح قوات الأمن وأجهزته في تعقب وملاحقة أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية وتوسيع دوائر الاشتباه والاعتقال بمقتضى قانون الطوارئ، فبدأ م-ن ع-ام ١٩٩٤ انخفاض وقائع العنف حيث يسجل ذلك العام ٩٦ واقعة عنف، ويسجل عام ١٩٩٥، ٩٧ واقعة عنف. ثم تصل وقائع العنف إلى أدنى معدل لها في عام ٩٦ حيث تسجل ٢٥ واقعة عنف. وهذه الوقائع والأحداث مورعة ما بين وق-ائع وأح-داث ش-عب وتظاهرات وإضرابات، وعمليات تخريب وتفجير وتدمير ومحاولات وعمليات اغتي-ال<sup>(٤٧)</sup> وت-أتي محافظات أسبوط والمنيا وس-وهاج وقن-ا والفيدوم بالإضافة إلى القاهرة الكبرى في مقدمة المحافظات التي سجلت معدلات مرتفعة ف-ي وق-ائع وأح-داث العنف السياسي الديني. ( راجع جدول رقم ١ ).

٢- يكشف استقراء وقائع العنف المشار إليها سلفا ع-ن اتساع دائرة الأهداف التي شملتها عمليات العد-ف

لشمل ليس فقط قوات الأمن-ن ومراك-ز الشد-رطة وسياراتها، وإنما امتدت لتشمل التخريب والتدمير باستخدام المتفجرات للبنوك، خاصة المشتركة مع بلدان أجنبية<sup>(٤٨)</sup>، وللقطارات السياحية. ويلاحظ أن عمليات التفجير كانت قد بدأت في أواخر أيلول-ووبر ١٩٩٢ بالمحاولة الفاشلة لتفجير رقط-ار دي-روط بمحافظة أسيوط. كما شهد عام ١٩٩٣ ثماني عشرة حادثة تفجير تم إبطال مفعول سبع حوادث منها.

٣- إن تأمل وقائع العنف ومساراتها وأدائيتها يكشف عن ارتفاع مستوى أداء أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة في تنفيذ عملياتهم بسبب ارتفاع مستوى الكفاءة والتدريب العسك-كري لك-وادر الجماعات، خاصة العاز-دين م-ن أفغانستان، واستخدامهم لتقنيات جديدة في تنفيذ حوادث التفجير عن بعد، والسيارات المفخخة، وتفجير القطار، وعمليات الاغتيال التي طالت رموز الدولة وممثلي السلطة المدنية من ضباط وجنود الشرطة وأجهزة الأمن. وكان نجاح الجماعات في تنفيذ هذه العمليات

مردودا كذلك إلى ارتقاء أساليبهم في جمع المعلومات ورصد الأهداف والأشياء خاص وأما ماكن تحركاتهم. وقد لعبت خبرة القتال في أفغانستان دورا أساسيا ومهما في هذا التطوير والارتقاء. ويشير أحد أعضاء الجماعة الإسلامية المتهمة باغتيال الدكتور رفعت المحجوب " عادل سيد قاسم شعبان " : " أنه في مدينة بشاور وهي مدينة خاصة بالعرب المجاهدين تعلمت كيفية التعامل مع المتفجرات ورمي القنابل والـ T.N.T. وكيفية استخدام المتفجرات " . لقد كانت أفغانستان هي ساحة التدريب العظمى، إذ عاد هؤلاء الشباب وهم مدربون على أعلى مستوى حسبما ظهر في المواجهات مع أجهزة الأمن على جميع أنواع قتال الشوارع، وفنون حرب العصابات، وصناعة المتفجرات وتفجيرها باستخدام تكنولوجيا التفجير عن بعد، والاعتداءات، وخطط الهرب من مسرح العمليات. فضلا عن توثيق علاقاتهم بعدد من أجهزة الاستخبارات العالمية ومؤسسات التمويل التي ساعدتهم فيما بعد في

التخطيط لعملياتهم العسكرية داخل مصر، وهو مـا  
ظهر واضحا في قضايا العائدين مـن أفغانسـة تان،  
والسودان، وطلّاع الفتح والعائدين من ألبانيا<sup>(٤٩)</sup>.

٤- شهدت بداية عام ١٩٩٢ تكثيف الجماعات السياسية  
الإسلامية لأنشطتها وعملياتها العنيفة الموجهة ضد  
نظام الحكم ولا سيما في مدن وقرى الوجه القبلي.  
واتخذ هذا النشاط أشكال الاغتيالات والهجوم على  
مراكز الشرطة وعلى الأقبـاط مـن أهـل مـصر  
وممتلكاتهم. ووصل الأمر في بعض قـرى ومـدن  
الصعيد إلى حد إعلان العصيان المسلح. واسـد تـهدف  
العنف كذلك في حالات كثيرة السياح الأجانب بهدف  
إلحاق الضرر بالاقتصاد المصري ولممارسة أكبر  
ضغط ممكن على نظام الحكم. وبلغ مجموع ضحايا  
العنف خلال ذلك العام ٣٢٢ من القتلى والجرحى  
موزعين على ضحايا من الشرطة ومـن أعضـاء  
الجماعات الإسلامية ومن المدنيين. ولم يكن هـذا  
من رد فعل من قبل الحكومة إلا التعامـل الأمـدي  
فحسب، ووصل الأمر إلى حد إقرار ما سمي بقانون

الإرهاب في يوليو ١٩٩٢ والـذي يقصدـه بيـجـعـل  
الانضمام إلى الجماعات السياسية الإسلامية جريمةـة  
عقوبتها الإعدام وبتحويل القضايا الخاصة بـالـعنف  
إلى المحاكم العسكرية في محاولة لزيادة الفعالية في  
مواجهة ظواهر العنف بسبب سرعة الحسم والدت  
في القضايا التي تعرض على القضاة العسـكـريـة.  
ورادت الاعتقالات السياسية واتسع مجـال تطبيـق  
قانون الطوارئ؛ إذ بلغ إجمـاعـهـا ١١٠٠ المعتقلين  
١٣٧٠ معتقلا منهم فقط ٦٤٠ معتقلا من أعضاء  
الجماعات. وليس هناك من شك في أن تركيز الدولة  
على الحملات الأمنية وتبني اسـتـراتـيـجـيات أمنـية  
جديدة تركز عـلى المدـة اداة والعملية اات الوقائية،  
وسياسات الاقتلاع المادي العنيف أدت فـي بعـض  
الأحيان إلى توحش أجهزة الأمن وإلـى الاسـتـخدام  
المتعسف لقانون الطوارئ بتوسيع دوائـر الاشد تباه  
واستخدام العنف أثناء المدامات وما قد يحمله كـل  
ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. ( راجع الجدولين  
رقم ٤ ، ٥ وكذلك تحقيقات النيابة في القضايا الثلاث

التي اطلعنا عليها). وقد أدى ذلك بدوره إلى إم-داد جماعات العنف المسلح بأجيال جديد-دة ك-ل ي-وم، يخرجون من ديارهم للانتقام مم-ا ح-دث ل-ذويهم وأهليهم من اعتقال أو مهانة، ف-لا يج-دون س-وى احضان هذه الجماعات ليرتموا داخله<sup>(٥٠)</sup>.

٥- شهد عام ١٩٩٣ تحولا كميا ونوعيا فارقا في أحداث ووقائع العنف، سواء من حيث التقنيات المستخدمة، أو أدائية وممارسات العنف من قبل الجماعات، أو من حيث محصلة ونتائج هذا العنف؛ إذ بلغ مجموع ضحايا العنف المتبادل بين الجماعات وقوات الأمن في ذلك العام ١١٠٦ ما بين قتل وجريح. حيث قتل ١٢٠ من قوات الأمن وجرح منهم ٣٠١، وبلغ عدد القتلى من أعضاء الجماعات ١١١ قتيلًا وجرح منهم ٢٥٢. ومن الأهالي المدنيين قتل ١٠١ م-واطن، وجرح ٣٤١ وبلغ مجموع المعتقلين في العام ذاته ١٧٧٨٥ معتقلا منهم ٥٩٤ من الأهالي والبقية م-ن أعضاء الجماعات. وتجدر الإشارة إلى أن قتل-رة الاعتقال تتراوح ما بين ٤٥ يوما، وثلاث س-نوات

وفقا لما صرح به رئيس محكمة أمن الدولة لجريدة الأهرام في ١٩٩٢/٦/٢٥، وبأن نسبة تصدّل إلى ٧٥% من حالات التظلم من الاعتقالات التي تأتي إليه لا تقدم وزارة الداخلية أسـبابا مقبـعة تبـرر الاعتقال وتركزت وقائع العنف واشـدت كثافتـها وحدتها في محافظات الفيوم وأسيوط والمنيا وقـد بالوجه القبلي، والقليوبية والمنصورة بالوجه النحري، فضلا عن القاهرة والجيزة. ويعـد هذا التصاعد في وقائع العنف وضحاياـه مؤشرا دالا على حدة واحتقان الأزمة متعددة الأبعـاد التي خبرها المجتمع المصري وقتئذ (راجع الجداول رقم ٣، ٤، ٥).

٦- وحتى شهر أبريل من عام ١٩٩٣ كانت للجماعات سيطرة شبه كاملة على موقف الصراع من الدولة وقوات الأمن، ووصل الأمر إلى الحد الذي بدأ معه التفاوض بين طرفي الصراع من خلال ما عرف وقتها بلجنة المصالحة التي كانت وسـيطا بين الجماعات وأجهزة الأمن لتهدئة الأوضاع الأمنية.



مقابل شروط فرضتها الجماعات، وكان في مقدمتها الإفراج عن المعتقلين منهم. وعلى امتداد ذلك العام كان الشارع المصري يشهد أحداثاً متتالية من حوادث التعجير، ومحاولات اغتيال العديد من كبار المسؤولين الحكوميين، وكان أمراء الجماعات الإسلامية يتحكمون في عدد من القري والمناطق الصغيرة والأحياء في المدن الكبرى، ويقومون بالأمر والنهي وإصدار الأحكام والفقرات وإجبة التنفيذ بين الأهالي.

٧- وبإمكاننا أن نحدد أنماط العنف الديني التي قامت بها الجماعات السياسية الإسلامية على النحو التالي<sup>(٥١)</sup>:

(أ) المظاهرات: وفي الغالب كانت مظاهرات محدودة اعتمدت على جماعات الطلاب وكان مجال انتشارها محدوداً أيضاً في عدد من الكليات الجامعية المختلفة، وفي بعض أحياء القاهرة، إلى جانب عدد من المدن المحلية الصغيرة، وهذا مؤشر على محدودية قدرة الجماعات في مجال العمل الجماهيري وعدم قدرتها على تبني مطالب

جماهيرية، وإنما كانت المطالب تتعلق بضد-مان حرية العمل السياسي، والاحتجاج على ق-رارات اعتقال الأعضاء، أو إغلاق مساجد، أو اقتحامها من قبل قوات الأمن. والأمر ذاته يسحب على أعمال الشغب؛ إذ اقتصر على الاشتباك مع قوات الأمن فحسب.

(ب) الاغتيالات: وهي واحدة من الأساليب التي اعتمدتها الجماعات منذ مطلع الثمانينيات في مواجهة النظام والتي استلهمت باغتيال الرئيس السادات، وهي وقائع لها دلالة رمزية كبيرة تتجاوز حجمها العددي. وتشهد التسعينيات تصعيدا ملحوظا في عمليات الاغتيال التي قامت بها الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة، وعلى وجه الخصوص تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية. وقد استهدفت محاولات الاغتيال تلك عددا من الشخصيات العامة والسياسية وكبار ضباط الأمن واتخذت تلك المحاولات شكلا متتاليا ومكثفا أيضا. يقول عائل سيد قاسم أحد

المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب: "... هؤلاء الأشخاص ذكروا لي أن تطبيق الشريعة الإسلامية والوصول إلى الحكم لا يكون إلا عن طريق محاولات اغتيال فردية لدرجة أنني اقتنعت بكلامهم وأقنعت نفسي بضرورة القيام بعمليات الاغتيال ...".

بدأت وقائع الاغتيال باغتيال رئيس مجلس الشعب الدكتور / رفعت المحجوب ومرافقيه في شهر أكتوبر من عام ١٩٩٠ وفي شهر يونيو من عام ١٩٩٢ تم اغتيال الدكتور فرج فودة أستاذ الاقتصاد الزراعي والكاتب الصحفي والمفكر السياسي، وشهد عام ١٩٩٣ تكثيفا في محاولات الاغتيالات السياسية ضد أعضاء الحكومة، حيث وقعت ثلاث محاولات خلال ذلك العام استهدفت وزير الإعلام والداخلية في أبريل وأغسطس من عام ١٩٩٣ على التوالي، وفي نهاية ذلك العام في شهر ديسمبر وقعت محاولة اغتيال رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقي.

وتشير الإحصاءات أيضاً إلى تصعيد محاولات الاغتيال الموجهة ضد كبار المسؤولين في أجهزة الأمن.

(ح) تعد حوادث الاعتداء والقتل الموجهة ضد رجال الأمن وجهاز الشرطة أحد الأشكال الرئيسة للعنف الذي انتهجته الجماعات السياسية الإسلامية، وفي مقدمة أساليبها لمواجهة النظام الجاهلي الكافر وفي إدارة الصراع معه. فإرهاق الجهاز الأمني وإضعافه والدخول في مواجهة مستمرة معه صار جزءاً من استراتيجية الجماعات لإضعاف النظام القائم برمته. (راجع الجدول رقم ٣ الخاص بحصاد العنف في مصر خاصة ضحايا العنف من الشرطة ١٩٩٦/٩٢)، وبالإمكان رد هذا التصعيد في وقتنا العدم الموجهة ضد أجهزة الأمن والشركة إلى اعتبارين: الأول: يتعلق بطبيعة الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة، فهي في تحليلها النهائي لا تخرج عن كونها حركة سياسية ذات

شكل ديني تسعى للوصول إلى سد-لطة الحكم-م  
وقلب النظام الحاكم، وذلك لتسد-غيل مش-روعها  
المجتمعي. وهذا الهدف يدفعها إلى انتهاج كافة  
الأساليب بما فيها العذ-ف. والاعتب-ار الذ-اني:  
مردود إلى سياسات المواجهة التي اتبعها نظ-ام  
الحكم والتي اعتمدت أساسا على الاقتلاع المادي  
العنيف والذي تجاوز الحدود في بعض الأحيان  
إلى انتهاكات لكثير من الحقوق الإنسانية، وهذا  
بدوره دفع الجماعات إلى عنف مضاد أكثر حدة  
للرد على توحش أجهزة الأمن والشرطة، فالعنف  
الذي مارسته أجهزة الأمن والسد-لطة السياسية  
ضد مرتكبي حوادث العنف ولد به بدوره عنفا  
مضادا أكثر قسوة وغشومة. بحيث لم يعد أم-ام  
مرتكبي العنف من لغة أخرى سوى العنف ذاته.  
وإن ما قام به من أعمال عنف ضد الآخرين هي  
عمل سليم ومشروع وبالتالي بدلا من أن يقتل-ع  
العنف من سلوكه وممارساته، يأخذ طريقا أح-ر  
هو أن العنف يصبح أسلوبه الوحيد في حياته.

والمحصلة النهائية اتساع دائرة العنف لتطاول  
الكثير من الضحايا والأبرياء.

٨- شهدت التسعينيات أيضا أشكالاً جديدة للعنف الذي  
يستهدف إضعاف الدولة، يأتي في مقدمتها حداث  
الهجوم والاعتداء والقتل المتكررة ضد المدنيين  
ويعكس هذا النمط الجديد للعنف تصميم الجماعات  
على توجيه ضربات مباشرة لأحد المكونات  
الأساسية للاقتصاد القومي، أعني السياحة، فضلاً  
عما يحمله ذلك من تهديد مباشر للاستقرار السياسي.

٩- شهدت التسعينيات كذلك تصاعد حداث العنف  
والتفجير العشوائي ضد المواطنين والذي تكرر  
أكثر من مرة في أحياء القاهرة الكبرى المزدحمة في  
ميدان التحرير وفي القللي وشبرا.

وفي ضوء ما سبق يمكن تقرير أن الجماعات  
السياسية الإسلامية قد مارست أشكالاً أكثر حدة من العنف  
السياسي الديني، وهو أمر مردود إلى ما أصبحت تتسم به  
الجماعات من قدرات تنظيمية وتسليح وتدريب مكثها من  
تصعيد عملياتها ضد نظام الحكم، ووصل الأمر في حداث

معينة إلى انخراط الجماعات في مواجهات مسلحة مع قوات الأمن النظامية بقصد الإطاحة بالنظام أو دفع الناس للثورة ضده.

## (ب) الأصول الاجتماعية لممارسي العنف:

يعد الإنسان نتاجاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي يولد وينشأ فيها، وليس هذا مـن كائن إنساني ينشأ بمعزل عن المجتمع الذي يوجد فيه، ولا يستطيع حتى أن يهرب من تأثيرات هذا المجتمع على تكوينه وعلى نموه الشخصي وعلى أفكاره وقدراته العقلية واتجاهاته وخصائصه الانفعالية وسلوكه. فالشخصية الإنسانية نتاج لتاريخها الاجتماعي، وهي تتشكل تبعاً لـقـوانين التطور الاجتماعي؛ لذلك فإنه يلزم لعلم شخصيات الأفراد الممارسين للعنف السياسي الديني من أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية وما يأتونه من سلوك تحليل انتمائهم الاجتماعي، أي تحديد جملة الظروف الاجتماعية الواقعية التي يعيشون فيها والتي تفاعلت معها على نحو جذلي لتشد كل شخص ياتهم

وسلوكلهم، ولنشرع الآن في بيان التجليات الواقعية لهذا الفهم بالنسبة لموضوع بحثنا:

١- في الحقيقة، وكما ذكرت قبلا، لا يمكن فهم العذف السياسي الإسلامي في جانب جوهري وأساسي منه دون إدراك وفهم لطبيعة الأزمة المجتمعية الذي خبرها المجتمع المصري على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين. فثمة ارتباط إيجابي وقوي بين العذف السياسي الإسلامي ونقش الأمراض الاجتماعية والاقتصادية في مناطق بعينها في المجتمع المصري خاصة في الأطراف والأحياء العشوائية حول القاهرة والجيزة، وفي مدن وقري الوجه القبلي التي شهدت تاريخيا عجز أيدي التنمية المصرية عن الوصول إليها.

٢- إن مناطق الأطراف والأحياء العشوائية الممتدة على حواف القاهرة والجيزة، هي مناطق تشكّل في مجموعها أحزمة وأطواقا من البؤس والفقر حول المدن، كما كانت في الغالب أوعية لاستقبال واستيعاب المهاجرين الفقراء من جنوب مصر.



وشمالها، ويمكن للملاحظ العادي ودونم-ا اجتهد-اد  
بحثي أن يلحظ الكثافة السكانية العالية لهذه المناطق،  
حيث يعيش معظم سكانها في وسط لا هو ب-الريف  
الذي نزحوا منه، ولكنه أيضا ليس بالمدينة التي  
تطلعوا إليها إبان خروجهم الريفي. وصار ه-ولاء  
السكان يواجهون ظروفًا معيشية بالغة السوء م-ن  
حيث طبيعة الوحدات السكنية، وارتفاعها، وتدني  
مستويات المرافق والخدمات، فضلا عن المستويات  
المنخفضة للدخول والتي تصل في أحيان كثيرة إلى  
حد الكفاف بكل ما في الكلمة من معنى.

٣- ويفاقم م-ن الوضععية الس-ابقة ذلك الإحساس  
بالاغتراب الناجم عن اقتلاع هؤلاء المهاجرين م-ن  
جذورهم وأبنيتهم النفسية والاجتماعية الريفية  
التقليدية بكل ما كانت توفره لهم من مصادر مادية  
للحياة والتكافل والتراحم والترابط والعلاقات الحميمة  
والدفء الوجداني والاندماج الاجتماعي الحقيقي. إن  
أحياء عين شمس، والمطرية، والد-وايلي، والراوية  
الحمراء، وروض العرج، وبولاق الدكرور، وإمبابة،

وناهيا، وصفط اللبن، وساقية مك-ي، وكرداس-ة ..  
كانت مسرحا للتضخم الحضري المشوه بكل سوءاته  
ومشكلاته، كما كانت أوعية اس-تقبلت المه-اجرين  
القادمين مع موجات الخروج الريفى، كما شهدت في  
الوقت ذاته، وبسبب التحولات الاقتصادية الجديدة،  
هجومًا قاسيًا وشرسًا على أس-اليب الحياة والف-يم  
التقليدية، وهو هجوم تبدد وتلاشى معه مخزون القيم  
التقليدية للتكافل والترابط بحكم الأوضاع المعيشية  
المتردة. لقد كان ساكنو هذه الأحياء والمناطق ه-م  
المادة البشرية الخام لجماء-ات العذ-ف السياس-ي  
الإسلامي التي كفرت الدولة وأعلنت الحرب عليها،  
وهي أيضا الأحياء التي شهدت فعاليات الجماء-ات  
على نحو مكثف وحاد.

٤- - ويعكس التوزيع الجغرافي لأعضءاء الجماء-ات  
السياسية الإسلامية الثلاثة التي أطلعنا على ملف-ات  
قضاياها، كل المعاني السابقة. فالبيانات الواردة ف-ي  
ملفات قضايا هذه الجماعات تشير إلى أن ٦٥% من  
أعضاء جماعة "الناجين من النار" كانوا يعيشون في

حي إمبابة وبالتحديد في منطقة المنيرة الغربية فـي  
هذا الحي. وتعد هذه المنطقة منطقة نموذجية للفقر.  
الذي يستبيح لدى الناس كل ما هو إنساني إلى حد  
اختفاء الدفء الإنساني والعلاقات الإنسانية الحميمة.  
فمنطقة المنيرة الغربية هي منطقة إسكان عشـ.واني،  
وتكدس سكاني، وتعاني حرمانا من المياه والصرف  
الصحي وتواجه تدهورا في المسـ.تويات التعليمية.  
حيث تعمل المدارس المحدودة فيها فترتين وكثافة  
الفصول فيها تتراوح ما بين ٦٥ إلى ٨٠ تلميذا فـي  
الفصل، ولا يوجد بها مستشفيات، وتواجه صـ.عوبة  
بالغة في وسائل المواصلات. وسكان هذه المنطقة  
هم في الغالب من فقراء الصعيد المهـ.اجرين، كمـ.ا  
أنها منطقة تداخل ديني إسلامي مسيحي مـ.ن ذـ.وع  
خاص، وتتفاقم فيها نتائج الغلاء والفقر والنميوـ.ز  
الاجتماعي، وليس بهـ.ا لا قصد ر ثقافـ.ة، ولا ذـ.اب  
للشباب، ولا سينما أو مسرح والمنطقة في جملتهـ.ا  
تعد بيئة قاسية على كل المستويات وعيـ.ر آدمية  
بالمرة. وحدير بالذكر أن حي إمبابة والـ.دي يضـ.م

منطقة المنيرة الغربية وغيرها يحتل المرتبة الثانية من حيث ارتكاب الجنايات عام ١٩٩٠، والمركز الأول في جنایات المخدرات، والثاني في جـ.ر.انم النشل، والثاني في جرائم الأحداث وجـ.نح سـ.رقات المساكن والمتاجر والسيارات على مسـ.توى أحـ.اء محافظة الجيزة. كما تأتي محافظة الجيزة ذاتها في المركز الرابع بعد محافظات أسيوط وقنا وسـ.و.هـ.اح في كميات الأسلحة التي يتم ضبطها على مسـ.توى الجمهورية<sup>(٥٢)</sup>. ولكل المحددات السابقة كـ.ان مـ.ن الطبيعي أن يكون جـ.ي إمبابـ.ة هـ.و جـ.ي الفقـ.ر والتعصب والطلاق من الدولة. ويكـ.اد التوصـ.ف السابق أن ينسحب بتمامه وبدرجات متفاوتة على أحياء روض الفرض الذي يضم ٢٥% من أعضاء جماعة الناجين من النار، والبقية في أحـ.اء الهـ.رم وشبرا الخيمة، وفي قضية اغتيال الدكتور فرج فودة كان ٦٠% من أعضاء جماعة الاغتيال يعيشون في حي الراوية الحمراء، ٢٠% في حي عين شـ.مس،

والناقون في حي الساحل وروض الفرس وب- ولاق  
الذكرور<sup>(٥٣)</sup>.

وفي هذه الأحياء، وغيره- داخل الم-س  
الكبرى وعلى حوافها، تتركز الأس-ر الذي ت-زاد  
أوضاعها سوءا، وهي أسر تنتمي في الغالب إلى  
الطبقات الدنيا الحض-رية، والمه-اجرين ال-ريفيين  
الفقراء، وهي جماع-ات تتسم بض-عف ق-دراتها  
الاقتصادية بحكم افتقارها للمهارات والخبرات التي  
يمكن تسويقها في اقتصاد البرلة الجديد داخل ه-ذه  
الأحياء السكنية والتي تعاني من تض-اؤل الف-رص  
الاقتصادية، ويستشعر س-كانها الإح-باط والدونية  
وبأنهم لا مستقبل لهم ولا لأولادهم سوى حياة البؤس  
والعزلة، ويضاف إلى ذلك الغضب والحذ-ق ال-ذي  
يستشعره الشباب الفقراء نتيجة للتفرقة الثقافية، ب-ل  
والكراهية أحيانا، المفروضة على س-كان المذ-اطق  
الحضرية المتدهورة والعشوانية والفقير-ة. وهذ-اك  
أيضا لعنة الفقر وسط مجتمع التس-لط الاس-تهلاكي  
والذي أصبحت فيه المشاركة الفعالة - و-ي مج-ال

الاستهلاك - شرطا ضد-روريا للمنزلة والمكانة الاجتماعية، وجواز المرور إلى المواطنة حتى بين أشد الفئات الاجتماعية حرمانا. إن المؤشرات الواقعية التي ذكرناها انعا عن العنف السياسي الديني والعنف الجنائي، تؤكد أن العذف بكل صدوره، والجريمة بكل أشكالها هما في كثير من الأحيان الوسيلة التي يمتلكها الكثير من شباب الطبقات الدنيا والذين يفتقرون إلى إمكانية التوظيف، ومن ثم الحصول على المال والسلع الأساسية اللازمة والضرورية لتحقيق وجود معترف به اجتماعيا.

٥- ويتمثل مركز النقل والتركيز الجغرافي الأخير لجماعات العنف الديني في صعيد مصر وبصفة خاصة في محافظات الفيوم، وبني سويف، والمنيا، وسوهاج، وأسيوط. ويشير التوزيع الجغرافي للأعضاء المتهمين في قضية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، إلى أن ٢١,٤٣% من مجموع هؤلاء الأعضاء في محافظة الفيوم، ومثلهم من محافظة سد-وهاج، و ١٤,٢٩% من

محافظة بني سويف، ومثلهم من محافظات مصر، و٧,١٣% من محافظة أسيوط<sup>(٥٤)</sup> وهذه المحافظات وغيرها في الوجه القبلي، وعلى مدى أمدٍ زائد تاريخ المعاصر للمجتمع المصري كانت تتسهم ببطء معدلات التنمية، وقلة، وأحياناً زائدة، المصداق للتنمية، وثبات وقوة التأثيرات القبلية والتقليدية لنمط العائلة الممتدة بشكله الأبوي المهمين وقوة العصبية وعلاقات القرابة وحدة المشاعر الدينية وسوء الأوضاع المعيشية، وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات التعليم وسهولة الحصول على السلاح وارتفاع نسبة المسجونين. فصدلاً عن الانعكاسات والتأثيرات الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي؛ إذ تشير إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والخاصة ببداية الإنفاق والاستهلاك إلى أن محافظة سوهاج، على سبيل المثال، بمدنها وقراها والتي تركزت فيها وقائع وأحداث العنف السياسي والديني هي من أفقر محافظات الجمهورية حيث تستحوذ وحدها على

٥٣,٥٩% من مجموع الأسر الفقيرة من عينة بحث الإنفاق والاستهلاك. وهي تعادل خمسة أضعاف النسبة الموجودة في محافظة الإسماعيلية. ثم تأتي محافظتا الفيوم وأسيوط في المرتبة الثانية والثالثة. هذا في الوقت الذي يسبب تأثير الوجود القبل في في مجموعته بنحو ٦٣,١٤% من إجمالي الأسر الفقيرة على مستوى الجمهورية، وهي أسر تعيش تحت خط الفقر<sup>(٥٥)</sup>.

٦- تكشف المقابلات التي أجريناها وكذلك مراجعة قوائم الاتهام في قضايا العنف السياسي الإسلامي الثلاثة التي أطلعنا عليها عن أن أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية الممارسين للعنف هم في الغالب من العناصر الشابة الفتية. فالتوزيعات العمرية تشير إلى أن المتوسط العام لأعمار أعضاء جماعة "الناجون من النار" هو ٢٩,٦١ سنة، وفي جماعة اغتيال الدكتور رفعت المحجوب هـ و ٢٨,٧ سنة، وفي جماعة اغتيال الدكتور هرج فودة هو ٢٧,٨ سنة، كما نلاحظ أن الغالبية من أعضاء الجماعات الثلاثة



وتصل نسبتهم إلى ٧٠,٧%، تتراوح أعمارهم ما بين ٢٤ إلى ٣٠ سنة وفيما يتعلق بالتوزيعات المهنية لأعضاء الجماعات الثلاثة تشير البيانات الواردة في قوائم الاتهام وملفات القضية إلى أن المهنيين يشكلون نسبة تصل إلى ٤٢,٨٦% من مجموع الأعضاء، وهذه الفئة تضم خليطاً متنوعاً ومتبايناً من المهندسين والصد-يادلة والمحاسبين والأطباء والمدرسين والمحامين، يلي هذه الفئة فئة الحرفيين وتصل نسبتهم في الجماعات الثلاثة إلى ٢٣,٢١% من مجموع الأعضاء، وهؤلاء يتوزعون ما بين نقاشين، وحدادين، ولحد-امين، واسد-تورجية، وساكين، ويشكل العاطلون عن العمل نسبة تصل إلى ١٦,٠٧% من مجموع أعضاء الجماعات الثلاثة. أما الطلاب فتصل نسبتهم إلى ٨,٩٣%، ويمثل التجار نسبة تصل إلى ٨,٩٣% في الجماعات الثلاثة<sup>(٥٦)</sup>. وتجدر الإشارة هنا إلى أن ذ-درة تمثيل العمال الصناعيين المرتبطين بالصد-ناعة الحديثة، وهذا الأمر يمكن ملاحظته كذلك بالنسبة لكل

الجماعات السياسية الإسلامية الحديثة التي طفت على سطح المجتمع المصري منذ بداية الربع الأخير من القرن العشرين.

٧- بالنظر إلى هذه التوزيعات العمرية والمهنية والجغرافية، وفي ضوء البيانات والمعلومات الواردة على لسان أعضاء الجماعات الإسلامية الثلاثة في ملفات القضايا التي أطلعنا عليها. ونتائج المقابلات التي أجريت مع أعضاء ينتمون إلى جماعات إسلامية أخرى؛ يتضح لنا ما يلي:

(أ) أن أعضاء الجماعات السياسية الإسلامية هم في الغالب كيانات شابة ومتعلمة وتنتمي إلى تكوينات طبقية شبه متجانسة إلى حد كبير، وتضم كلا من الطبقة العاملة الحضرية، وفقراء الحضر ذوي الأصدول الريفية، والشبه-رائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى المصدرة الحديثة وهذه الكيانات الطبقية المذكورة، بالإضافة إلى أن فقراء الريف تشكل الأغلبية الساحقة من المصريين، برغم اختلاف كل منها

عن الأخرى من حيث الحجم والتكوين ودرجة ومستوى تشكل ونضج وعيها السياسي. وهذه التكوينات الطبقية شهدت جميعها خلال السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تدهور ظروفهم المادية دون أن يتلقوا ولو ذرة زراية - يراهم - من التعويض المعنوي أو الروحي في المقابل، ولا حتى تعويضا ماديا مؤجلا ومجزيا في المستقبل المنظور. ولم يقدم نظام الحكم في مصر أيًا من هذين البديلين لهذه التكوينات الطبقية منذ بدايتها تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام ١٩٩١ وبمرور الوقت تبذرت فرصة النظام لدى القطاعات الطبقية التي تضررت بالفعل من تطبيق البرنامج، وبالتالي زادت احتمالات المواجهة بينها وبين نظام حكم الرئيس مبارك<sup>(٥٧)</sup>.

(ب) أن قطاعا لا يستهان به من أبناء هذه التكوينات الطبقية برغم أنهم أكثر فئات المجتمع ديناميكية

وتفتحا واستعدادا لتقبل الأفكار الجديدة، تواحد-ه  
في الوقت نفسه خطر التهميش داخل المجتمع.  
فبعد انتهاء الدراسة واجه-وا م-رارة انتظ-ار  
العمل، أي عمل، والبعض منهم يظل عالة على  
أسرته رغم تدني ظروفها المعيشية. ويط-ول  
الانتظار دون جدوى، وتعلق الحياة أبوابها ف-ي  
وجوههم بحكم عدم مقدرتهم المالية. وتس-تحيل  
الحياة حولهم إلى جحيم عندما يتابعون ما تقدمه  
وسائل الإعلام عن إعلان ع-ن س-لع وم-واد  
استهلاكية وأماط حياة يعجزون عن امتلاكها-ا  
وحيازتها. ومن ثم ينكشف لديهم العطاء عم-ا  
يكادونه من قهر وحرمان. ويضاف إلى ذلك  
ما يتعرضون ل-ه م-ن قه-ر ثقافة التس-لط  
الاستهلاكي التي تصبح بدورها حم-لا ثق-يلا  
عليهم في الواقع، كما أنها تمث-ل ل-هم تطلع-ا  
وطموحا يأملونه في الوقت ذاته. فهم يتطلعون  
بلهفة وشغف لحياة عاصد-ر ومظ-اهر ثقافة  
الاستهلاك الحديثة. ولكن واقع حياتهم متقل بكل

الكوايح والمكبلات التي تدول دون تحقيق ق  
تطلعاتهم إلا في حدود ضئيلة. وهـذا الظرف  
يولد لديهم مشاعر فقدان الوجود بل والحرمـان  
من الوجود طالما أنهم حرمـوا من مظـاهر  
الاستهلاك المحيطة بهم وبالتالي تتحول ثقافة  
الاستهلاك الذي نجمت عنه التدولات  
الاقتصادية الجديدة إلى أداة قهر لهم، ولكن  
الإسلام يقدم لهم العزاء والسلوى، بل والحماية  
ضد نزعات الاستهلاك المادي<sup>(٥٨)</sup>.

(ح) ولقد أدركت هذه العناصر كل انعكاسات التحول  
ومصاعفاته، وتحلل الدولة من مسئولياتها إزاء  
المجتمع وتجاه رعاياها وتبين لهم أن التعلـيم  
الذي حصلوه لم يعد يـؤمن لهم الاستقرار  
المادي، وبناء الأسرة، بل وفرصة العمل. ومن  
ثم تراكمت عليهم أحمال ثقيلة من المـرارة  
والأسى والقلق، وتولد لديهم شعور عميق  
بالقهر والانسحاق والإحباط، وخيبة الأمل، عدم  
الرضا بفعل العـشـل في تحقيق الأمـال

والطموحات والأهداف وهذه الوضعية تدفع صاحبها إلى العنف والعدوان في أي صـورة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن هؤلاء المتعلمين الشبان خاصة من ينتمون منـهم إلى الطبقة الدنيا، وإلى الشرائح الدنيا والوسطى من الطبقة الوسطى أنهم يمثلون العصب الغـض والأشـد حساسية في المجتمع، يمكن لنا أن نـتفهم انخراطهم في جماعات تميل دوماً إلى استخدام العنف. يعلنون من خلالهم ردهم وسـعيهم للخروج على النظام والمجتمع الذي لـم يعد يؤمن لهم إشباع حاجاتهم الأساسية. فالتمرد والثورة تتيح لهم إمكانية تغيير قواعد تشـغيل هذا النظام، بل تغيير النظام ذاته، وتتيح لهم في الوقت ذاته استبدال وضعية القهر والتهميش والانسحاق المفروضة عليهم بوضعية جديدة يستغلون فيها بـدينهم وإيمانهم الصدح ويواجهون به ما كانوا يستشـعرونه من ذل ومهانة". . . . .

وقلب الدولة الكافرة بالعودة إلى صحيح الدين والإيمان.. فنكون بإيماننا أقرب إلى الله وأحب إليه من كل هؤلاء، وستكون مهمتنا هي هدايتهم إلى للطرق القويم..» (٥٩).

(د) وجدت هذه العناصر، وهم كثرة وليس لديهم ما يخسرونه، في متد-اولهم أيديولوجية مناسبة-بة وذات مصداقية، ليست غريبة ع-بهم، تتحدث عن المستضعفين في الأرض والمقهورين والمحرومين، وبلغت إس-لامية مألوفة ل-ديهم تدعوهم "للخروج على النظام الفاسد وتدميره وقتل رموزه من قوى الاستكبار والطواغيت والظلمة، فأبى تهاون مع ه-ذا النظام مد-رم شرعا لأن المرتد في شريعة الإسلام لا يصلح ولا يهان ولا يقر على رتبته، والحاكم المرتد عن الشريعة وجب على كل المسلمين صحيحي الإسلام القيام عليه وخلعه، وهو ف-رض ع-ين على كل من يستطيعه من المس-لمين لنؤسس عالما حديدا يحكم بشرع الله ويكون أكثر عدلا

ونقاء. (١٠) لقد حقق انضد-مام جيد-وش  
العاطلين والمهمشين والمقهورين والس-اخطين  
لجماعات العف نوعا من الاستبدال كما ذكرت  
قبلا. اس-تبدال القه-ر والانس-حاق والمهانة  
بالاستعلاء بما حصلوه من علم ديني ص-حيح  
وايمان خالص لله، فضلا عن منحه اي-اهم دور  
الأمير القيم على اهله ومجتمعه الج-اهلين ل-ذا  
اصطنع تدينهم بصفة سياسية يحد-اولون به-ا  
ومن خلالها تجاوز واقعهم المعاش بـك-ل م-ا  
يحملة من قه-ر وم-رارة، فه-م يرفض-ونه  
ويتمردون عليه، ويرفضون ثقافته التي حرما  
ثمارها، بل ويقيمون معاضلة شعورية ووجودية  
معها، ويخلقون رموزا خاصة بهم نجدها في  
الثياب القصيرة وهجر المنازل إلى المس-اجد،  
والعادات المختلفة في تناول الطعام والش-راب  
واحتفالات الزواج والموت. وفي كل مستويات  
وجودهم، يطرحون نموذجا مغايرا لما ح-ولهم  
ويحاولون فرضه على المجتمع بالقوة والعد-ف



من خلال تنظيماتهم الجمعية شد-ديدة الإحكام-ام  
والبنية التنظيمية وحيث يتوحد-د فيه-العمل  
السياسي الديني مع خلق رموز جمعية مغ-ايرة  
بعضها يتصل بالجماعة الإسلامية كالاشد-تراك  
في ملابس مميز، وأسد-اليب معيش-ية واحدة،  
والتجمع ف-ي المصد-اجد، واعتد-زال المجتمع-ع  
الجاهلي لفترة محدودة، وفي النهاية إع-ال  
الحرب والجهاد ضد الدولة الكافرة بالدخول في  
صدمات مباشرة وعنيفة مع مؤسساتها<sup>(٦١)</sup>.

(هـ-) إن المؤشرات السابق ذكرها بشأن الخصائص  
الاجتماعية لأعضاء جماعات العنف السياسي-ي  
الإسلامي، دفعت البعض إلى-ي اعتب-ار ه-ذه  
الجماعات حركات احتجاج اجتماعي ريفية-ة  
وحضرية نجمت عن مشكلات بنائية متنوعة-ة  
وهي تعبر عن أزمة الشرائح الوسطى والد-دنيا  
من الطبقة الوسطى الحضرية وك-ذلك فق-راء  
الريف والحضر ف-ي مصد-ر<sup>(٦٢)</sup>. فالتحضر-ر  
الواسع والتحولات المتسد-ارعة الت-ي خبره-ا

المجتمع المصري في العقود الأخيرة من القرن الماضي، نقلت أعدادا هائلة من القـري إلى المدن بدرجة تتجاوز قدرة الحضر على استيعابها مما ولد لدى المهاجرين مستوى عاليا من الإحساس بالإحباط وفشل التوقعات والاعترا ب، فهم على هامش المدن على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالتالي شكلوا مادة بشرية خاما لحركات الرفض والتمرد والاحتجاج والثورة، هذا فضلا عن الأعداد الهائلة التي تقذف بها الجامعات المصرية ولا تستوعبهم أسواق العمل بتنظيماتها الاقتصادية الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي جعل من النظام التعليمي مولدا محتملا للعنف عندما يتشكل ويصبح الوعي السياسي لدى المتعلمين خاصة الجامعيين منهم والذين لا يحقق النظام السياسي مطامحهم وآمالهم في الحياة. وعلى هذا النحو تكون الجماعات السياسية الإسلامية تعبيرا عن الاحتجاج الاجتماعي الريفـي

والحصري المرتبط بالقهر والإحباط الذي لحق  
بالطبقة الوسطى والـدنيا والعناصر السـدابة  
المتعلمة التي تنتمي لهذه التكويدات الطبقيـة  
مؤهلة بحكم تعليمها ومستوى نصجها ووعيتها،  
للتعبئة السياسية والخروج على النظام والذـورة  
عليه.

## سادسا

### مناقشة نتائج البحث

١- تشير النظرة الفاحصة لوقائع العنف السياسي الديني التي تفاقمت حديثا منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين، إلى استناد هذا العنف إلى منطق الاحتجاج والتمرد من جانب الفقراء على الحرمان الاقتصادي والتفاوت الاجتماعي المتزايد بما يملكونه من سلاح فعال، إن لم يكن هو سلاحهم الوحيد، وهو محاولة تمزيق الحياة المدنية للمجتمع بالقوة وعلى نحو مباشر؛ فالتحولات الاقتصادية والسياسية المرتبطة ببرامج وسياسات التكيف الهيكلي أو ما عرف رسميا بالإصلاح الاقتصادي؛ أحدثت خلافا في المقدرة التوزيعية للنظام السياسي، واتخذ هذا الخلل شكل اتساع الفجوة بين المطالب التوزيعية من جانب وقدرة النظام على الاستجابة لها من الجانب الآخر. وتأتي هذا الخلل من مصدرين مهمين: أولهما، النقص الحاد في مصادر الثروة والسلع والخدمات المادية بفعل استراتيجيات التطور الاقتصادي الذي انتهجته.

الدولة. وثانيهما، غياب العدالة في توزيع الدخل مع الدولة والأشياء ذات القيمة بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته. بسبب عدم كفاءة السياسات التوزيعية وانحيازها لصالحات دون أخرى. وثمة مؤشرات عديدة اعتمدها البحث للدلالة على غياب العدالة التوزيعية لعل أهمها التفاوت في التوزيع الشخصي للدخل بين الأفراد، وبين الأسر بعد تقسيمها إلى فئات أو شرائح طبقا لمستوى متوسط دخل الفرد والأسرة، ومنها أيضا التفاوت في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وأعني مصادر الدخل بين عمل - أجور أو عوائد حقوق التملك، والتفاوت في توزيع الدخل بين حصر وريف المجتمع المصري، والتفاوت في توزيع الخدمات الأساسية، وأخيرا خط الفقر أو حد الكفاف من الغذاء والكساء والسكن. وصاحب هذه التحولات تدهور في مشروعية الدولة وفي مقاييس أدائها داخل الدولة. وتصبح أكثر شراسة في قمع معارضتها في الداخل، وتزايد وتائر الاستبداد، ويتم اختزال رقابة الدولة في الرقابة الأمنية أو البوليسية وهذه التحولات خلقت وضعية القهر الاقتصادي والسياسي، وهي وضعية يستحيل معها

أن يكون هناك استقرار وسلام داخل الوطن، وبالتالي تشكلت الشروط الموضوعية المادية الأساسية لتفجير وتفشي العنف في المجتمع.

٢- وتشكل القوى الاجتماعية، العناصر الشابة المتعلمة من أبناء الطبقات الدنيا والشرائح الوسطى والدنيا من الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصري أو الفقراء إجمالا، والتي مارست ردود أفعال إزاء الشرور الموضوعية والمادية الأساسية أو وصعية القهر، تشكل كل الشرور الموضوعية الوسيطة، وما يرتبط بهذه القوى الاجتماعية من مستوى تشكل ونضج وعيها ومصلحتها وأهدافها وبتناقض هذه المصالح والأهداف مع توجهات النظام وسياساته الاقتصادية على وجه الخصوص، وإحساسها بنواتج التحول ووصعية القهر الاقتصادي والسياسي، وزيادة قدرتها على إدراك وفهم ما يكادونه من ظلم اقتصادي، ومن ثم تصاعد إمكانات انخراطها في الفعاليات السياسية الموجهة ضد نظام الحكم، ثم تعبئة وحشد وتكتيل قدراتها المادية والتنظيمية التي مكنتها من مقاومة السياسات الحكومية وتحدي نظام الحكم والخروج

عليه والسعي إلى قلبه، وما قدمته م-ن ق-راءة خاصة  
للإسلام تحول معها إلى أيديولوجية للنضال يجدور فيها-ا  
المبرر والممد-وغ المذ-رعي لأعم-ال العذ-ف الذي  
يمارسونها. الأمر الذي أدى إلى تقرير أن ثمة ارتباط-ا  
قويا بين الأزمة الاقتصادية والسياس-ية ونواتجها-ا م-ن  
ناحية، والسلوك السياسي وتصاعد أعمال العنف من قبل  
الجماعات السياسية الإسلامية المسلحة من ناحية أخرى.

٣- إن اللقاءات والمقابلات التي تمت في سياق البحث كانت  
تهدف إلى تحليل وفهم أبعاد وديناميات القوى السياسية-ية  
والاجتماعية التي مارست العنف السياسي-ي الإس-لامي  
اعتمادا على فهم الأطر الفكرية والعقائدية وبيان دورها-ا  
في خلق الدافعية لممارسة العنف وتسويغها، وأيضا تحليل  
الأصول الاجتماعية-ة والائتم-اءات التطبيق-ية والمهنية-ة  
والحلفيات التعليمية لممارسي العنف وأثر ذلك كله و-ي  
دفعهم وانخراطهم في جماعات سياسية إس-لامية تجه-ل  
المجتمع وتكفر الدولة وتدعو للخروج عليهما وممارسة  
العنف ضدتهما. وقد كشفت هذه اللقاءات والمقابلات عن  
أن ممارسي العنف عجزوا بالفعل عن تحقيق مط-البهم

وأهدافهم الدنيوية والمشروعة، وأن النظام القائم لم ولن يستجب بحال لهذه المطالب، وبالتالي سيطرت مشاعر الإحباط والسخط والاستياء، ولعبت وسائل الإعلام دوراً مهماً في تأجيج هذه المشاعر وريادة حديثها. فالفقراء والمحرومون يتلقون فيضاً من الرسائل الإعلامية والإعلانية التي تفتح عيونهم وتذكرهم بما هم وماذا يحرمون وما لا يملكونه بالفعل، وما لا يستطيعون في الغالب أن يحصلوا عليه. ولقد فتنتهم قيم الاستهلاك التي تعرضها واجهات الحواضر وعوالمها، في حين أنهم يعيشون في ظل هشاشة المهن الصغيرة، والدخول المتدنية، والبطالة، وجيئات الفقر والمناطق المحرومة، ويكادون الحرمان في مجتمع نشيع فيه ثقافة الاستهلاك التي تقهرهم بدورها وتحبط كل توقعاتهم وآمالهم بشأن ظروف الحياة والتدني يعتقدون أنها من حقهم، وكان ذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تشغيل آلية العنف واستفحال أمره في المجتمع المصري.



٤- أظهر البحث أن تـ وافق الـ دعم المجتمعـ في للحماءـات الممارسة للعنف وعلى وجه الخصوص في محافظاتـات ومدن وقرى الوجه القبلي، كان أحد العوامل التي لعبت دورا مهما في استمرارية وتصاعد ممارسات العدف السياسي الإسلامي. فصعيد مصر عـانى طـويلا مـن سلبيات سياسات وتوجهات التنمية غير المتوازنة، فضلا عن الضعف النسبي لتواجد سلطة الدولة فـي بعض مناطقـه. ومن ناحية أخرى أظهر البحث أيضا أن تـ ردي الأوضاع الاقتصادية في هذه المناطق، وارتفاع معـدل البطالة وانتشارها، والفسـاد المؤسـسي، هـي جميعـا متغيرات تدفع إلى الإحباط والاغتراب لدى كثـور مـن العناصر الشابة والمتعلمة من أبناء الفقراء، وتخلق فـي النهاية البيئة المناسبة للعنف.

٥- إن الجماهير التي تتشكل من القطاعات الطبقيـة الواسـعة التي كانت المعاناة الاقتصادية الحادة من جراء سياسات التكيف الهيكلي واثارها، والارتفاع المسـدـم للأسـعار، وأزمة الإسكان، والبطالة، ومشكلات تعاملها اليومي مع الأجهزة الحكومية، وانتشار الفسـاد وتصدـخـم أخـبارـه

وذبوعها بين الناس .. كل هذه المتغيرات بلورت لدى هذه الجماهير إحساسا باللامبالاة تجاه ممارسات ووقائع العنف الذي تمارسه الجماعات السياسية الإسلامية، بل ولدت لديهم أحيانا إحساسا بالتشعبي طالما أن العنف موجه ضد رموز النظام والسلطة والتي أطلقت في مواجهتها كل شحنات السخط والاستياء والغضب الذي تدرجهم اغترابهم السياسي والمجتمعي بفعل انعدام مشايركتهم وتهميشهم. إلا أن هذا الموقف الجماهيري قد أخذ في التحول التدريجي بعد توحش الجماعات في ممارساتها العنيفة والتي تصاعدت معها معدلات القتل في صفوف رجال الأمن لتطول المواطنين الأبرياء، وحدث في صفوف أعضاء الجماعات ذاتها؛ فأحداث العنف والمذابح ومحاولات الاغتيال والاعتداء التي نفذتها الجماعات السياسية الإسلامية فيما بين أعوام ٩٤-١٩٩٧ كانت سباهما في جلب كم من السخط الجماهيري على الجماعات وأفكارها، ووصل الاستياء الجماهيري ذروته عندما أدركت هذه الجماعات أن مشايرع الجماعات ينطوي على ممارسات تخريبية بالأساس لا تحقق

مصالحتها، ولا علاقة له بالدين م-ن قريب-ب أو بعيد-د،  
وتصاعدت ردود الفعل الجماهيري الإيجابي م-ن إدانة  
أعمال العنف إلى مقاومتها، بل والإسهام الفعلي الإيجابي  
مع رجال الأمن أحيانا في تصييق الخناق على الجماعات  
الإسلامية الممارسة للعنف

٦- إن السنوات الأخيرة من التس-عينيات ش-هدت بالفعل-ل  
انخفاضا ملحوظا في أحداث ووقائع العنف إذا ما قارباها  
ببداية ذلك العقد. إلا أن هذا الانخف-اص أو التلاش-ي لا  
يدفع إلى تقرير أن نظام الحكم قد حقق نص-ره الأخي-ر  
على الجماعات المياسية الإسلامية التي مارست العذ-ف  
المسلح ضد النظام والمجتمع. فإذا كاد-ت الغلبة-ة ف-ي  
المواجهات المسلحة بين نظام الحكم والعناصر المس-لحة  
من الجماعات؛ كانت بالقطع للنظام بفعل قدرته الفائقة-ة  
على حشد كل موارده وتوظيفها في حربه مع الجماعات،  
إلا أنه اعتمد في هذه المواجهات بدرجة أساس-ية وف-ي  
المقام الأول على قوات وأجهزة الأمن والت-ي تمكذ-ت  
بالفعل من تصييق الخناق ع-لى الجماع-ات السياس-ية  
الإسلامية الأمر الذي دفعها إلى الدخول مرة ثانية ف-ي

طور الكمون وتخليها عن العنف المسلح واكتفى النظام بمجرد تحقيق انتصاره على الجماعات الممارسة للعنف، وتجاهل بل وتعامل بشكل يكاد يكاد -ون ك-املا الأس-باب الرئيسية التي مثلت الجذر الأصيل الذي حل-ق المد-اخ المحفز والدافع للعنف ومن ثم افتقد النظام لاس-ترانيجية واضحة ومتكاملة وشاملة لمواجهة ه-ذه الأس-باب. ولا نلاحظ سوى خطوات متأخرة تم الإعلان عنها في نهاية التسعينيات وتمثلت في تخصيص عدة مليارات من الجنيهات لإنعاش وتطوير المناطق العشوائية والمحرومة حول القاهرة الكبرى وفي مدن الصعيد، وما يقرب من نصف مليون فرصة عمل جديدة. ولكن ظل الأس-لوب المفضل للنظام في التعامل مع سخط الكيانات الطنقية المتضررة من التد-ولات الاقتصادية ومع عذ-ف الجماعات الإسلامية، هو اللجوء إلى الإجراءات الأمنية والقمعية والتي يواكبها ويعقبها حملات إعلامية حكومية موجهة تبرر هذه الإجراءات وتسوغ القمع، وتصدف حصوم النظام بأخط الصفات، وازداد الاستخفاف بحقوق الإنسان، وتتعاظم حدة الأزمة باحتكار الصفوة السياسية

للعمل السياسي وإغلاق الدائرة عليه دون غيره. والحيلولة دون مشكلات أخرى أخرى غيرهما في السلطة<sup>(١٣)</sup>.

٧- إن نظام الحكم يتجاهل أنه بصدد ظاهرة موضوعية لها أسسها وعلاقاتها الارتباطية الكامنة في صلب التحولات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي شهدتها المجتمع المصري على امتداد الربع الأخير من القرن العشرين، ومن ثم تحتاج إلى نسق متكامل من المواجهات، إلا أن النظام لم يعتمد سوى سياسات العزل والإقصاء من الساحة السياسية، والقمع الأمني والاقتلاع المادي العنيف. وتجاهل، وتغافل عن المواجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى والمطلوبة. فالمواجهات الأمنية وحدها لم تعد قادرة على محاصرة تيارات العنف رغم كمونها، ومواجهة الجماعات بالقمع الأمني وحده لن يكون حلاً للخطر الذي يهدد المجتمع بشكل دوري. بل إن الاعتماد على أجهزة وقوات الأمن وحدها قد أدى في بعض الحالات إلى توحشها واستئسادها في مواجهات المجتمع المدني وأفرادها وإلى إلقاء دمارها إلى انتهاكات

جسيمة لحقوق الإنسان كالتعذيب وأخذ الرهائن والعقوبات الجماعي والاعتقالات الواسعة والتعسفية لفترات طويلة<sup>(٦٤)</sup>. وفي تقديري أن هذه الممارسات تزيد من حدة الإحساس بالقهر والسخط واليأس، وتدفع إلى المزيد من العنف، كما يمكن في ظل ظروف محددة أن تدفع الناس إلى التعاطف مع الجماعات بل والانخراط في تنظيماتها المسلحة أيضا.

٨- وفي النهاية يؤكد البحث على أن بقاء الأوضاع الراهنة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية على ما هي عليه، إنما يعني بقاء الجذر الأصيل الذي سـ يظل ينمو ويبرز ليفرخ كل أشكال العنف ويفاقم حدتها، وبالتالي فالمهمة المطروحة على النظام الحاكم لضمان شـ رعيته واستقراره هي ضرورة استئصال هذا الجذر، أو على الأقل محاصرته بمواجهة حاسمة وشاملة وصادقة لكل الأوضاع المتردية ولكل ما يجري على أرض الـ وطن. ولابد من البحث عن صيغة متكاملة للمواجهة تمثل الحد الأدنى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الـ ذي يصون مصالح أوسع الجماعات الوطنية والاجتماعية.

داخل الوطن، وتصلح للشروع في تأسيس جبهة وطنية في إطار تعددية صحيحة، تجمع كل المصريين وتعبي طاقاتهم وقدراتهم لمواجهة تحديات الوطن كافة. ولكن هذه الصيغة وتأسيس هذه الجبهة يشترط بداية ضرورة إحداث تغييرات جذرية في سياسات وممارسات نظام الحكم ومؤسساته الحاكمة:

(أ) على المستوى الاقتصادي، يقتضي التغيير - مواجهة الحقيقية الشاملة لكل المخاطر والأعباء الاقتصادية الناجمة عن التحول إلى الليبرالية الاقتصادية بما يسمح بتجفيف مذبذب الفقير، والسعي الجاد لإشباع الحاجات الأساسية لعموم المصريين ومواجهة الأوضاع الاقتصادية المتردية الناجمة عن التحول والتي فاقت أزمات الغذاء والسكن والصحة والتعليم والمواصلات والعمل.. والتي أحالت حياة الأغلبية إلى جهنم مستمر وعلى جبهات متعددة. ويقتضي هـذا التغيير النظر في ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في توزيع الدخل بما يحقق إقراراً

للعادل والمساواة الفعلية، ومواجهة جادة للطغلية  
بأشكالها، وللفساد الرسمي الذي انتشرت روائحه  
إلى حد أنها زكمت أنوف الغالبية من أهل مصر.  
(ب) ويقتضي التغيير - ر. ع. - في المس. - توى السياس. - في  
ضرورة إحداث تحول ليبرالي حقيقة - في يس. - مع  
بتعددية سياسية فعلية تتيح إمكانية تداول السلطة  
بين الجماعات السياسية المختلفة، وتحقيق احترام  
حقوق الإنسان، وتكف. - ل. - تراك. - ك. - ل. - الق. - وى  
السياسية على تنوعها وتباينها، دون تخ. - وى. - أو  
تكفير في صيغة سياسية علمانية وسلمية تتبذ. - في  
الديمقراطية كمرحلة أساسية وض. - رورية. - في  
التطور المقبل للوطن بم. - ا. - يتطلب. - ه. - ذلك. - م. - ن  
استقرار وسلام، وبما يتضمنه من اتساع وترسيخ  
قيم الحرية المسنولة والمس. - اواة. - أم. - ام. - الق. - انون  
والتسامح. - أم. - ام. - التذ. - وع والتع. - ند والاخ. - تلاف  
السياسي والفكري والديني. وإتاحة. - الحرية. - ات  
العامة وفتح كل منافذ المشاركة المنظمة والتعبير  
الحر لكل المصريين للإسهام في صنع السياسات



واتخاذ القرارات التي تشد كل مجرى حيـ.اتهم  
وتمكنهم من إقامة وطن واحد وقوي يحقق آمالهم  
في الكفاية والعدل والحرية.